

الزمن عند علماء الفقه والأصول

الدكتور: محمد طاهر الرزقي
أستاذ تعليم عال

الملخص :

انفردت الشريعة الإسلامية من بين الشرائع السماوية التي سبقتها باستعمال الزمن بصفة مكثفة وبإضفاء صفة المرونة وسهولة التطبيق على أحكامها.

وقد جعلت الفقه بقسميه العبادات والمعاملات عنصر حضارة وبناء وتجديد وجعلته يساير الزمن بفروعه المتنوعة لا بأصوله القارة.

وتتجلى المرونة في استعمال الزمن في الفقه الاسلامي في جعله تارة موكولا لاجتهاد المكلف واختياره كالصوم في القضاء وفي كفارات اليمين وهدي الحج وتارة يوكل إلى اجتهاد الحاكم كضرب الآجال للإتيان بالبينات أو لدحضها.

كما تتجلى هذه المرونة في استعمال الزمن في التحديد والضبط وفي الترغيب والترهيب وغير ذلك من وسائل إصلاح الإنسان وتربيته وتقديم النفع له على مر الأزمنة والدهور.

التعريف بالزمن :

الزمن من الأشياء التي خلقها الله جل وعلا والتي دعانا إلى أن نفكر فيها مليا لأنه جعل من توالي الأزمان واختلاف الليل والنهار سببا في أن ينسى الإنسان مصائبه، كما جعلها نقطة تنطلق منها آماله وحيزا ومجالا يسعان مشروعاته ويقوم فيهما بواجباته ويتحصل على حقوقه. والقرآن يشير إلى هذه المعاني في مواطن كثيرة منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفَلَكَ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَع النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَحْيَى بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَضْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ (البقرة: 164)

فإنه عندما خلق الكون جعل له بداية ونهاية فزمن حياته محدود لا يتعداه ولو بلحظة. كما جعل له نظاما وقانونا لا يخرج عنهما فجعله يسير على أسس وقواعد تحفظ له بقاءه، واستمراره على أحسن وجه. فالشمس تشرق وتغرب ويتعاقب الليل والنهار والقمر له منازل لنعلم أول الشهر وآخره وعدد السنين والحساب. والاشارة الى كل ذلك واردة في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ إِنَّ فِي اخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَّقُونَ﴾ (يونس: 5 - 6).

وقد جعل الله لنهاية العالم علامات تعرف بها كانشقاق القمر وزوال الجبال وتكوين الشمس وغير ذلك مما هو مذكور في القرآن في سور كثيرة. منها سورة التكوين وسورة الانفطار وسورة الانشقاق.

والزمن يظهر في حركة النجوم والكواكب وما يترتب عليها من اختلاف الليل والنهار وطلوع الشمس وغروبها وظهور القمر واختفائه وهو من مظاهر قدرة الله التي تدعو المتأمل فيها الى زيادة الايمان به لأن هاته المظاهر أكبر دليل على وجود الله، وهي أيضا سبب عظيم تستمد منه الكائنات حياتها على هذا الكون روحا ونظاما.

والمتأمل في تكون الزمن يدرك أنه بني على أدق نظام وأرقى أسلوب وأجمل تكوين وأعظم تناسق، فللشمس دورتها وللقمر دورته وللأرض

دورتها اللولبية ودورتها المدارية لا يتجاوز كل واحد منها مداره وينتج عن ذلك تكون الليل والنهار وتكون الفصول الأربعة والأشهر والأسابيع والأيام والساعات وأجزائها. يشير إلى ذلك قوله تعالى: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ (الرحمن 5,6) وقوله أيضا: ﴿يُولِجُ اللَّيْلُ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارُ فِي اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ (فاطر: 13). وقوله جل وعلا: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ فَمَحْوُونا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْأَحْسَابِ وَكُلُّ شَيْءٍ فِىْ فِصْلِنَاهُ تَفْصِيلًا﴾ (الإسراء: 12)

وقد جعل الله لكل جزء من أجزاء الزمن خاصية فالنهار للعمل والليل للسبات والخريف للزراع والصيف للحصاد وهناك شهر للصوم وأشهر حرم وأيام بارزة متميزة على غيرها كالجمع والأعياد وأيام الحج وجعل أوقاتا خاصة بالعبادة وأخرى بالعمل، وجعل العبادات في أوقات أفضل منها في أوقات أخرى.

وقد اعتنى العرب قديما بالزمن فبحثوا في علم النجوم واختلاف الأزمان باختلاف سيرها وكذلك علوم الأنواء وأوقات نزول الأمطار ونشوء السحاب وهبوب الرياح. والاعتناء به ما زال متواصلا إلى يومنا هذا. والزمان كلمة عربية تدل على كامل أجزاء الوقت طويلا كان أو قصيرا وهو ليس له بداية ولا نهاية وهو - من حيث هو - مقدار الحركة يجري أبدا ولا ينتهي (1). ويعبر عنه بالدهر والوقت والحين والمدة، والزمان يدرك بالحواس وهناك زمان لا يدرك بالحواس ويسمى زمانا معنويا أو زمانا مطلقا أو زمانا علويا وقد تطلق عليه كلمة دهر. وهذا الزمان تشاهده النفس وتدركه ادراكا مباشرا.

وقد عرف ابن عرفة (2) الزمن بقوله: كون الشمس أو نظيرها بدائرة أفق

(1) راجع دائرة المعارف الإسلامية: 385/10.

(2) ابن عرفة: محمد بن محمد بن عرفة الورغمي التونسي [803 - 1401] توفي بتونس وقبره بالجلاز وهو فقيه مالكي عالم من تآليفه: مختصره في الفقه، الحدود الفقهية التي شرحها الرصاع وله مختصر في المنطق. ترجم له ابن فرحون: الديباج المذهب: 337 - 340، أحمد بابا: نيل الابتهاج: 274. محمد مخلوف: شجرة النور الزكية: 227، القراني بدر الدين: توشيح الديباج وحلية الابتهاج: 251 - 256.

معين أو بدرجة علم قدر بعدها منه (3). وعرفه المازري (4) بأنه حركات الأفلاك (5). وعرفه أبو الهذيل العلاف (6) بأنه الفرق بين الأعمال وهو مدى ما بين عمل إلى عمل (7) ويقول المطهر بن المقدسي (8): «إن الزمان عند المسلمين هو حركة الفلك ومدى ما بين الأفعال» (9). وقد يطلق الوقت ويراد به جزء من أجزاء الزمن وقد يطلق ويراد به مطلق الزمن.

والوقت عند الفقهاء هو الزمن الذي يصح القيام بالعبادة فيه أولاً وآخراً. ولمعرفة الوقت قسم الأوائل الفلك إلى اثني عشر قسماً وسموا كل قسم برجاً وقسموا كل برج ثلاثين درجة. وينتج عن ذلك أن دورة الفلك ثلاثمائة وستون درجة. أما البروج فهي الحمل والثور والجوزاء والسرطان والأسد والسنبلة وهذه بروج شمالية والميزان والعقرب والقوس والجدي والدلو والحوت وهذه بروج جنوبية، كما جعلوا أول الحمل نقطة الاعتدال الربيعي وأول الميزان نقطة الاعتدال الخريفي وأول السرطان المنقلب الصيفي وأول الجدي المنقلب الشتوي (10).

وتعريف ابن عرفة المتقدم يدل على أوقات الصلوات بصفة خاصة لأن كون الشمس بدائرة أفق معين يدل على وقت الغروب وكون الشمس مائلة بدرجة علم قدر بعدها من الأفق يدل على بقية أوقات الصلوات.

والزمان يقسم إلى ماض وحاضر ومستقبل. ويقسمه أبو العباس أحمد المرسي (11) باعتبار أفعال العبد إلى أربعة أقسام:

(3) الرصاع: شرح حدود ابن عرفة: 48.

(4) المازري: محمد بن علي بن عمر التميمي وكنيته أبو عبد الله ويعرف بالامام [536/1141] وهو امام أهل إفريقية، فقيه مالكي، له شرح كتاب مسلم وكتاب التلقين للقاضي أبي محمد عبد الوهاب، وله شرح البرهان للجويني الذي سماه: إيضاح المحصول من برهان الأصول، ترجم له ابن فرحون: الديباج: 279 - 281 كحاله: معجم المؤلفين: 1132.

(5) الرصاع: شرح حدود ابن عرفة: 48.

(6) أبو الهذيل العلاف: [235 - 849] محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول العبدي المعروف بالعلاف (أبو الهذيل) متكلم من المعتزلة. من تصانيفه كتاب يعرف بميلاس وهو اسم رجل مجوسي أسلم. كحالة: معجم المؤلفين: 92-961/12. الزركلي: الاعلام: 355/7.

(7) دائرة المعارف الإسلامية: 386/10.

(8) المطهر بن المقدسي: [355 - 966] مؤرخ. من آثاره: البدء والتاريخ في ستة أجزاء. كحالة: معجم المؤلفين: 294/12. الزركلي: الاعلام: 159/8.

(9) دائرة المعارف الإسلامية: 386/10.

(10) الرصاع: شرح حدود ابن عرفة: 48.

(11) أبو العباس أحمد المرسي بن عمر الأنصاري المالكي قطب الزمان أصله من المغرب ونزل الإسكندرية. [686 - 1287]. متصوف النبهاني يوسف بن اسماعيل: جامع كرامات الأولياء: 520/1 - 522.

1 - وقت الطاعة وهو يقتضي من العبد أن يشهد فضل الله عليه في التوفيق.

2 - وقت المعصية وهو يقتضي من العبد الاستغفار والندم.

3 - وقت النعمة وهو يقتضي من العبد الشكر.

4 - وقت البلية وهو يقتضي من العبد الصبر والرضا.

وقد وجدت في اللغة كلمات تدل على الزمن كانت مستعملة عند العرب قبل ظهور الاسلام منها: الدهر والأزل والأبد والخلد والسرمد والمدة والحين والوقت والآن. وهذه الكلمات استعملت أسماء كما استعملت أفعالا ومشتقات.

فالدهر: معناه الزمن المتطاوّل الذي لا تكاد تكون له نهاية لا من أوله ولا من آخره وتدل على ذلك عبارة - الدهر الداهر -

وكلمة الأزل: تدل على الامتداد الزمني الذي لا أول له في الماضي.

والأبد: هو الدهر من حيث الامتداد خصوصا في المستقبل ويستعمل مع مضاف إليه فيقال أبد الأبدين ومع الوصف فيقال الأبد الأبد.

والسرمد: دوام الزمان خصوصا في المستقبل.

والآن: الزمان أو الوقت الحاضر. وكل من الزمان والمدة والحين والوقت تطلق على المقدار المحدود من الدهر قليلا كان أو كثيرا.

هذه هي المعاني اللغوية للكلمات، أما معناها في القرآن فهو:

الدهر: استعملت بمعنى الدهر المهلك كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا: مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَىٰ وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ (الجاثية: 24) ورد هذا القول على لسان المشركين الذين لا يرون في الحياة إلا الحياة الحاضرة فقط وهم ينسبون الهلاك فيها إلى مرور الزمان وتعاقب الأيام فالموجب للحياة وللموت عندهم هو تأثيرات الطبائع وحركات الأفلاك ولا حاجة عندهم إلى خالق هذه الأفلاك. واستعملت الدهر أيضا استعمالا يقارب الاستعمال السابق وهو دلالتها على الزمان المتطاوّل الذي ليس له حدود كما في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾

(الإنسان:1) ومعنى الآية والله أعلم: قد مضى على الإنسان وقت طويل من الزمان كان فيه معدوما لا ذكر له ولا يعلم به أي كائن من الكائنات.

الأبد: استعملت في صيغة ظرف الزمان أو الدلالة عليه في المستقبل كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ (النور: 21) تشير الآية إلى أن الجزاء الذي يناله الذين آمنوا كان بسبب فضل الله وأنه لولا فضله ما تطهر أحد من الأوزار أبد الدهر.

الحين: هذه الكلمة تستعمل ظرف زمان وهو مبهم لا يعرف مقداره بصفة مضبوطة ويفسره ويعين مقداره سياق النص وما يرد فيه من قرائن تبين المقدار الزمني المراد به. فقوله تعالى: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ﴾ (ص: 88) هذا الحين مجهول لا يعلمه إلا الله. أما قوله تعالى: ﴿فُسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ (الروم: 17) فدلّ على أن الحين معناه الغدوة والعشية. وفي تفسير كلمة الحين اجتهادات كثيرة منها أن المراد بالحين ساعة أقل الزمان أي ما نعبّر عنه بلحظة زمنية وقد يكون المراد به يوم الساعة الأبدية أو ثلاثة أيام اعتمادا على قوله تعالى: ﴿وَفِي ثَمُودَ إِذْ قِيلَ لَهُمْ تَمَتَّعُوا حَتَّى حِينٍ﴾ (الذاريات: 43) فقد فُسرّ الحين في هذه الآية بثلاثة أيام قياسا على ما ورد في سورة هود وهو قوله تعالى: ﴿فَعَمَّرُوهَا فَقَالَ تَمَتَّعُوا فِي ذَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ذَلِكَ وَعَدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ﴾ (هود: 65)، فالآيتان تتحدثان عن ثمود قوم النبي صالح عليه السلام وفي أحدهما أن العقاب سينزل بهم بعد حين وفي الأخرى سينزل بعد ثلاثة أيام. ولذلك فسر الحين بثلاثة أيام، وفسر الحين أيضا بشهرين كما فسر ستة أشهر وبسنة وبسبعة أعوام وبثلاث عشرة سنة (12).

الآن: تدل هذه الكلمة على الفعل المرتبط بالزمن الحاضر كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ: إِنَّهُ يَقُولُ: إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولَ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْخَرْثَ مُسَامَةً لِبَشِيَّةٍ فِيهَا، قَالُوا: الْآنَ جِنَّتْ بِالْحَقِّ فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ (البقرة: 71).

(12) ذكر ابن العربي تفسيرات كثيرة لكلمة الحين مع شيء من التحليل في كتابه: أحكام القرآن: 1118-1120/3.

السَّرْمَدُ : تدل هذه الكلمة على الدوام في المستقبل كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ إِلَهُ غَيْرَ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِضِيَاءٍ أَوْ لَيْلٍ تَسْمَعُونَ﴾ (القصص: 71). في الآية خطاب من الله سبحانه وتعالى إلى نبيه محمد ﷺ يأمره فيه أن يقول للجاحدين من كفار مكة: ماذا تفعلون لو جعل الله عليكم الليل سرمدًا أي دائمًا مستمرًا بلا انقطاع إلى يوم القيامة، هل لكم إله غير الله يستطيع أن يأتيكم بضياء أو يأتيكم بليل إن غاب عنكم هذا الليل واستمر ضوء النهار استمرارًا سرمدًا. وهذا المعنى موجود في الآية الموالية وهي قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ النَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ إِلَهُ غَيْرَ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ (القصص: 72).

وقد ورد معنى السرمد المتضمن للدوام في المستقبل وعدم الانقطاع في قول الشاعر طرفة بن العبد (13) وهو:

لعمرك ما أمري عليّ بغمّة نهاري ولا ليلي عليّ بِسَرْمَدٍ

البحر الطويل

الخلد : تفيد هذه الكلمة الدوام في المستقبل كما في قوله تعالى : ﴿ثُمَّ قِيلَ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُوقُوا عَذَابَ الْخُلْدِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا بِمَا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ (يونس 52) والمقصود بعذاب الخلد في هذه الآية والله أعلم العذاب الدائم الذي لا زوال له ولا فناء.

الوقت : هو جزء من أجزاء الزمن الثابتة كوقت انتصاف النهار أو مدة عمر الإنسان. والكلمة تستعمل في صيغ كثيرة ومعان متعددة. فقد استعملت بصيغة الوقت في قوله تعالى : ﴿فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ﴾ (الحج: 37 — 38) والمقصود بالوقت في الآية والله أعلم هو نهاية العالم وموت جميع الخلائق. واستعملت بصيغة الفعل كما في قوله

(13) طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد بن مالك بن عباد بن صعصعة بن قيس بن ثعلبة البكري الوائلي أبو عمرو قتل وهو ابن عشرين. شاعر جاهلي، من آثاره ديوان شعر صغير كحالة : معجم المؤلفين: 40/5 الزركلي : الاعلام : 3/324-325.

تعالى: ﴿وَإِذَا الْجِبَالُ سُفَّتْ وَإِذَا الرَّسْلُ أَقْتَتْ﴾ (المراسلات : 10 — 11) أصل أقتت وقَّتت من الوقت أي جعل للرسل وقت محدد للشهادة على أممهم. كما استعملت بصيغة ميقات وجمعها مواقيت كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ يَوْمَ الْفُضْلِ كَانَ مِيقَاتًا﴾ (النبا: 17) فيوم الفصل بين الخلائق وهو يوم الحساب والجزاء له وقت محدود معلوم في علمه تعالى وقضائه لا يتقدم ولا يتأخر. واستعملت أيضا بصيغة مواقيت كما في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ (البقرة: 189) دلت الآية على أن المقصود من ظهور الأهلة ومن تحركاتها هو بيان أوقات التكاليف الشرعية فيها تعرف أوقات العبادات ومواعيد الصوم والحج والزكاة. وقد استعملت كلمة وقت بصيغة موقوت كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ (النساء: 103) أي أن الصلاة فرضت على المؤمنين فرضا محدودا بأوقات معلومة لا يجوز تأخيرها عنها. ويلاحظ مما تقدم أنه يغلب في استعمال الوقت التحديد ويقل التعميم.

المدة : يغلب في استعمال هذه الكلمة الدلالة على وقت محدد أو على نهايته كما في قوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فَإِنْ تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُعْجِزِي اللَّهِ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مُدَّتِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ (التوبة: 3-4) طالب الله جل وعلا في هذه الآية المؤمنين بإيفاء العهد الذي أعطوه للمشركين ما دام لم يصدر منهم ما ينقض العهد، وإيفاء العهد يستمر إلى المدة المتفق عليها.

العصر: هو من الكلمات التي استعملت في القرآن وفي اللغة للدلالة على الزمن.

والعصر مصدر يدل على اليوم واللييلة والعشي الى احمرار الشمس والغداة (14) وقد فسرت كلمة العصر بساعة من ساعات النهار وبالسنة

(14) البستاني بطرس: محيط المحيط: 605.

وبالزمان الذي ينتهي فيه عمر الانسان. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ، إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ فقد فسر العصر بالزمان الذي ينتهي فيه عمر الإنسان.

ويرى الامام مالك أن العصر هو السنة فمن حلف أن لا يكلم رجلا عصرا - هكذا بالتنكير - فعليه أن لا يكلمه سنة ليكون بارا بيمينه. أما لو حلف أن لا يكلمه العصر - بالتعريف - فعليه أن لا يكلمه أبدا لأن العصر هو الدهر، ويرى الشافعي أن العصر تفسر بساعة ولذا يكون الحالف بارا بقسمه إذا لم يكلم الرجل ساعة فقط.

الأجل:

استعملت هذه الكلمة في اللغة وفي القرآن. ومعناها في اللغة مدة الشيء ووقته الذي يحل فيه. والأجل: مصدر أجل يأجل وجمعه آجال. والأجل أيضا هو غاية الوقت في الموت، ويطلق على الوقت المعين، وعلى حلول وقت أداء الدين وعلى مدة الشيء ويطلق أيضا على مدة الحياة كلها، وعلى منتهائها. ويقال لعمر الانسان أجل، وللموت الذي ينتهي به أجل، فكل شيء وقت به شيء آخر فهو أجل له. والتأجيل تحديد الأجل (15).

ويستعمل الفقهاء الأجل بمعنى المدة المحدودة وبمعنى نهاية الوقت وبمعنى حلول الدين. وقد استعمل الأجل بمعنى مدة العدة في القرآن، في قوله تعالى: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (الطلاق: 4) والمراد بالأجل في الآية هو تربص الحوامل مدة الحمل الى تمام الوضع. وقد ورد استعمال الأجل بمعنى نهاية المدة المضروبة في قوله تعالى: ﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ (البقرة: 282) وفي قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ (الأعراف: 34) والمقصود بالأجل هنا هو المدة المضروبة لهلاك الأمة التي كذبت رسلها.

فالأجل إذن لا يتحقق إلا ببيان مدة معلومة قصيرة كانت أو طويلة،

(15) البستاني: محيط المحيط: 4.

وتحديد المدة يكون بالتنصيص عليها بالساعات والأيام والأشهر والأعوام، ويكون بمراعاة أحداث مرتبطة بزمان معلوم كالحصاد والدراس وقدم الحاج والصيف والشتاء وعيد الفطر أو عيد الأضحى أو مولد النبي ﷺ وغير ذلك من المناسبات التي تقع في أيام معلومة، غير أن الشافعية لا يرون في الحصاد والدراس وقدم الحاج تحديدا بل يرون أن ذلك غير معلوم وقد يتقدم أو يتأخر ولهذا لا يقع تأجيل التسلم والتسليم اليه. ويرى المالكية والحنفية والشافعية والحنابلة أن الأشهر إذا ضربت أجلا فإنها تحسب بالأهلة وإذا وقع التعاقد أثناء الشهر تحسب بقيته ثلاثين يوما، ويحسب الشهر الثاني والثالث والرابع بالأهلة. والأجل تعتريه أحكام مختلفة فقد يكون جائزا وقد يكون واجبا وقد يكون ممنوعا. فالمالكية يجيزون البيع في غير الربويات بثمن مؤجل، ويوجبون تأجيل السلم بأجل معلوم، ويحرمون التأجيل في الربويات من ذهب وفضة وطعام ربويا كان أو غيره. والصرف المؤخر لا يجوز عندهم ولو كان التأخير قريبا. أما التأجيل في القرض وفي ثمن المبيع إذا كان عينا فالحق فيه لمن عليه الدين ان شاء عجل أو بقي الأجل (16).

أما الحنفية فيجيزون التأجيل في البيع فهو عندهم جائز بثمن حال أو مؤجل إذا كان الأجل معلوما اعتمادا على الإطلاق الموجود في الآية: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (البقرة: 275). والتأجيل في السلم واجب عندهم اعتمادا على قوله ﷺ: «من أسلف في تمر فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم» (17)، ويحرم عندهم الأجل في الربويات ومنها عقد الصرف. وتأجيل الدين عندهم على ثلاثة أوجه: باطل في بدلي الصرف والسلم، وصحيح غير لازم في القرض والاقالة والشفيع ودين الميت، ولازم في غير ذلك.

وأما الشافعية فيجيزون الأجل في البيع في غير الربويات، ويرون أن التأجيل في السلم جائز لا واجب. أما التأجيل في الربويات فهو حرام عندهم.

(16) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير على مختصر خليل: 44/3.

(17) مسلم: 1/باب السلم: 701 - 702.

وهم لا يعتبرون اشتراط الأجل في القرض، وان وقع فلا يعتبر والقرض صحيح (18).

والحنابلة كسابقهم يجيزون تأجيل الثمن في البيع في غير الربويات ويوجبونه في السلم لأن فيه رفقا والرفق لا يتصور الا بالأجل، وكونه حالا يخرج من اسمه ومعناه لأن السلم سلف، ولأن فيه تعجيل أحد العوضين وتأخير الآخر.

وهم يرون أن كل دين حل أجله لم يصر مؤجلا بتأجيله. ويحرم الأجل عندهم في الربويات (19).

والأجل له بداية ونهاية يتفق عليهما المتعاقدان، وهو ينتهي بانتهاء المدة المضروبة. وقد يسقط الأجل باتفاق الدائن والمدين مثلاً أو بوجود سبب يفسخ العقد أو لأسباب أخرى كإبطال المدين حقه في الأجل أو موت أحد المتعاقدين أو وقوع الحجر على المدين.

اليوم:

استعملت هذه الكلمة في القرآن بصيغة الإفراد وبصيغة التثنية وبصيغة الجمع. كما استعملت بصيغة: يومئذ.

أما اليوم بصيغة الإفراد فقد ذكرت في آيات قرآنية كثيرة جداً منها قوله تعالى: ﴿قَالَ أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ (الأعراف: 24) في الآية طلب تقدم به ابليس إلى الله تعالى وهو أمهاله إلى يوم البعث.

أما استعمال اليوم بصيغتي التثنية والجمع فورد فيهما قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى وَآتَقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُخْشَرُونَ﴾ (البقرة: 203) ترشد الآية الحجاج إلى ذكر الله والتكبير في أعقاب الصلوات وعند رمي الجمرات في أيام معدودات وهي أيام التشريق الثلاثة بعد يوم النحر وللمتعجل أن ينفر من منى بعد تمام يومين ولا حرج عليه ومن تأخر حتى رمى الجمرات في اليوم الثالث فلا حرج عليه أيضاً.

(18) الرملي، محمد بن أبي العباس، شمس الدين: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: 96/4، 185، 186، 226.

(19) ابن قدامة: المغني: 2/4 وما بعدها.

أما صيغة يومئذ فورد فيها قوله تعالى: ﴿وَمَا أَذْرَاكَ مَا يَوْمَ الْفَصْلِ وَيَوْمَ يُؤْمَذُ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ (المرسلات: 514) والمقصود بها يوم معين وهو يوم القيامة.

الأمَد: يكثر استعمالها في الزمن المحدود كما في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ (الحديث: 16) فالمقصود بطول الأمَد في الآية والله أعلم هو طول الزمن الذي بين الذين أُوتوا الكتاب وأنبيائهم وطول الزمن هذا جعل القلوب تتصلَّب وتصبح كالحجارة أو أشد قسوة.

الساعة: تستعمل هذه الكلمة في حالة التنكير للزمن المحدود كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ إِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ (يونس: 49) أي إذا جاء أجل هلاك الأمة الباغية فانه لا يمكنها أن تؤخره ولا أن تقدمه ساعة من الزمن.

وتستعمل في حالة التعريف للدلالة على يوم القيامة كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ حَتَّى إِذَا جَاءَتْهُمْ السَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا: يَا حَسْرَتَنَا عَلَى مَا فَرَّطْنَا فِيهَا وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَى ظُهُورِهِمْ أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ﴾ (الأنعام: 31) فجاءتهم الساعة في الآية معناه والله أعلم جاءتهم القيامة.

الكلمات التي ذكرت والتي لها دلالة على الزمن في اللغة وفي القرآن هي بعض من كل، فهناك كلمات أخرى كثيرة تدل على الزمن في اللغة وفي القرآن بصفة خاصة كالنهار والليل والضحى وبكرة وأصيل وعشية والصبح والفجر والسنة والشهر والعام والحول وبغته والغد، ومصبحين، وغسق الليل، ودلوك الشمس والغداة وآناء الليل، وأطراف النهار، وقبل طلوع الشمس وقبل غروبها والظهيرة وأصبح ويخلد والخلد وخالدين والحجج وصباح، والاشراق والابكار والسحر ولح البصر والعصر والأحقاب.

هذا الزمن الذي رأينا تعريفه وتعريف بعض وحدات تدل عليه يتكوّن

بوجود ثلاثة عناصر خلقها الله هي نجم وكوكبان نجم الشمس وكوكب الأرض وكوكب القمر.

أما الشمس فهي نجم عظيم مضيء بذاته وهي سراج وهّاج. وقد وصفها الله بذلك في القرآن إذ قال تعالى: ﴿وَبَيْنَنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شَدَادًا وَجَعَلْنَا سِرَاجًا وَهَّاجًا﴾ (النبا: 12 - 13) وسميت شمسا لأنها تخفى وتشمس ثم تطلع ومن ذلك الدابة الشموس أي الدابة النافرة التي تمنع اللجام والسراج أو الظهر. تسمى الشمس ذكا وبنت ذكا ويقال للصبح ابن ذكا لأنه من ضوءها وتدعى الجونة: أيضا وهذه الكلمة من أسماء الأضداد تطلق على الأبيض وعلى الأسود فيقال للأبيض: جون وللأسود: جون (20).

والشمس هي محور النظام الشمسي تطوف حولها الكواكب التسعة: بلوتو ونبتون وأورانوس وزحل والمشتري والأرض والمريخ وعطارد والزهرة.

فالشمس هي أم المجرة الشمسية التي تقع من بين ملايين المجموعات الأخرى التي تضمها مجرتنا والسماة «طريق النّباتة». والمجرة هي عبارة عن تكوين فلكي هائل يضم عددا كبيرا من النجوم وتوابعها من الكواكب كالشمس مع كواكبها.

وفي العالم مجرات أخرى بعيدة عنا بعدا سحيقا تضم نجوما وكواكب بأعداد ضخمة. من هذه المجرات مثلا المجرة التي أطلق عليها الفلكيون اسم «المرأة المسلسلة». فتبارك الله صاخب الكون وجلّت قدرته وعظمته ولقد صدق إذ قال: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ (الذاريات 47). أي إن الله جل وعلا كما قدر على خلق السماء وما فيها من نجوم وكواكب فهو قادر أيضا على توسيعها وجعلها أكبر مما هي عليه الآن.

والشمس هي الأم التي تمد كواكبها بالضوء والطاقة. وإن حجم الشمس ليزيد عن حجم الأرض بأكثر من مليون مرة ويبلغ محيطها حوالي مليون وثلاثة مائة وتسعين كيلومترا ويقدر طول قطرها بمليون وثلاثمائة وتسعين ألف كيلومتر ويبلغ متوسط بعدها عن الأرض مائة وخمسين

(20) القراني: أحمد بن إدريس: البواقيت في أحكام المواقيت، ص 2 وجه. مخطوط بدار الكتب الوطنية تونس. رقم: 2351.

مليوناً من الكيلومترات، وجاذبية الشمس تفوق جاذبية الأرض بثمان وعشرين مرة.

والشمس نجم ممتّزن يعطي الأرض كمية ثابتة من الطاقة بواسطة أشعتها، فمنها تستمدّ الأرض الحرارة والضوء وما يوجد في الأشعة من عناصر كيميائية وبها تتكوّن المياه العذبة وغير ذلك مما يسمح بقيام الحياة على سطح كوكبنا. وفي ذلك يقول تعالى : ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ﴾ (إبراهيم : 33) ويقول أيضاً : ﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ (لقمان : 20) ويقول جلا وعلا ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً﴾ (يونس : 5).

وقد أقسم الله سبحانه وتعالى بالشمس مشرفاً لها مشيراً إلى دورها العظيم في جعل هذا الكون صالحاً للحياة فقال جل وعلا : ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا وَالْقَمَرُ إِذَا تَلَّاهَا﴾ (الشمس : 1 - 2).

والشمس ليست ثابتة وإنما تدور في نفس الاتجاه الذي تدور معها فيه توابعها. وهذا يبينه قوله تعالى : ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ (يس : 38).

فهي تتحرك وتجري بسرعة معلومة تبلغ اثني عشر ميلاً في الثانية (21) في اتجاه مخصوص في فضاء الله. وهذا الاتجاه يسير نحو الجهة التي فيها النجم المسمى «فيجا» أو «النسر الواقع».

أما الأرض فهي الكوكب الذي نعيش عليه وهي السيار الثالث الذي نعثر عليه عند ابتعادنا عن الشمس بعد عطارده والزهرة وهي من الكواكب التي تدور حول نفسها أو حول محورها دورة واحدة كل يوم أي كل أربع وعشرين ساعة. وينتج عن هذه الدورة تعاقب الليل والنهار. وتدور حول الشمس دورة واحدة كل سنة وينتج عن ذلك تعاقب الفصول الأربعة. وقد أشار إلى ذلك الفلكي الإسلامي أبو الريحان البيروني (22). أما القرآن فإشارات إلى نتيجة حركة الأرض حول نفسها متعددة وواضحة. فقد قال

(21) الميل: مسافة تقدر بكيلومتر وثلثه أي ما يساوي تقريباً كيلومتراً وما يزيد على ستمائة متر.

(22) البيروني [1048/440] محمد بن أحمد البيروني أبو الريحان. هو من أهل خوارزم درس الرياضيات والفلك والتاريخ والطب. من تصانيفه «الآثار الباقية عن القرون الخالية» و «تاريخ الهند» و «القانون المسعودي في الهيئة والنجوم» و «الجماهر في معرفة الجواهر». كحالة: معجم المؤلفين: 241/8.

الله جل وعلا : ﴿وَالشَّمْسُ وَضَحَاهَا وَالْقَمَرُ إِذَا تَلَاها وَالنَّهَارُ إِذَا جَلَّاهَا وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَاهَا﴾ (الشمس : 1-4) فمن قراءة هذه الآيات نرى أن النهار يجلي الشمس وهذا ناتج عن حركة الأرض حول نفسها. كما يبين هذه الحركة قوله تعالى : ﴿يَغْشَى اللَّيْلُ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا﴾ (الاعراف : 54) أي يغطي الليل على النهار فيذهب بضوئه ويطلبه سريعا حتى يدركه، ويبينها قوله تعالى أيضا : ﴿يَكْوَرُ اللَّيْلُ عَلَى النَّهَارِ وَيَكْوَرُ النَّهَارُ عَلَى اللَّيْلِ﴾ (الزمر: 5) فكل من الليل والنهار يتلاحقان ويتعاقبان هذا يزيل ضياء الآخر والآخر يزيل ظلمة الأول. كما يبين هذه الحركة قوله تعالى : ﴿وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ (يس 40) هذه إشارة إلى النظام الدقيق الذي تسيّر به القدرة الإلهية الكون بحيث لا يتجاوز كل كوكب من الكواكب مداره في جريانه ودورانه ولا يطغى أي كوكب على الآخر ولا يطغى ليل على نهار ولا نهار على ليل. وقد جعل النهار للعبادة والحركة وطلب المعاش وقضاء المصالح، وجعل الليل للسكون والراحة والنوم وللعبادة أيضا.

وقد أشار القرآن أيضا إشارات واضحة إلى نتيجة حركة الأرض حول الشمس وما يترتب على ذلك من تداخل بين النهار والليل. فالنهار يطول فيدخل في الليل ويطول الليل فيدخل في النهار وهذا حسب تتابع الفصول الناشئة عن حركة الأرض هذه. فقد قال جل وعلا : ﴿يُولِجُ اللَّيْلُ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارُ فِي اللَّيْلِ﴾ (فاطر : 13) هذه إشارة إلى التداخل الواقع بين النهار والليل وأن طول أحدهما يكون على حساب الآخر وأن تفاوت طول الليل والنهار بالزيادة والنقصان يكون حسب الفصول والبلدان. ونفس هذه الإشارة نجدها في قوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ﴾ (لقمان : 29) وفي قوله تعالى أيضا : ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ (الحج : 61).

والقمر في هذه المجموعة هو كوكب صخري تابع للأرض وهو أصغر منها ويبلغ قطره ثلاثة آلاف وأربعمائة وستة وسبعين كيلومترا أي أكبر قليلا من ربع قطر الأرض وهو أخف منها بنحو إحدى وثمانين مرة ويعتمد في تحديد الأشهر القمرية وما يتبع ذلك من أوقات العبادات كالصوم والحج والزكاة. وهو يبدو لنا مستنيرا وذلك بسبب أشعة الشمس المنعكسة على

أرضه. وعندما يبدو في الأيام الثلاثة الأولى نسميه هلالا وبعد ذلك يسمى قمرا وفي ليلة الرابع عشر من الشهر يظهر كاملا فيسمى بدرا لأن كل شيء تم فهو بدر.

وفي القرآن آيات كثيرة تشير إلى القمر وإلى دوره في التوقيت منها قوله تعالى : ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ (يس : 39) أي جعلنا له في كل يوم منزلة في السماء يرتفع إليها ويستقر فيها حتى يكتمل ثم يأخذ في الانحدار متنقلا بين المنازل فهو ينحدر من منزلة إلى أخرى حتى يصبح ضعيفا كما بدا أول مرة، مثابها للعرجون القديم وهو غصن النخل اليابس.

ومنها قوله تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ (البقرة : 189) والأهلة جمع هلال وهو مشتق من الاهلال الذي هو رفع الصوت فيقال: استهل الجنين إذا ولد ورفع صوته بالبكاء(23) وهو القمر الذي يبدو في الأول دقيقا مثل الخيط ثم يعظم ويستدير ثم ينقص ويدق حتى يعود إلى حالته الأولى. والأهلة جعلها الله أوقاتا للعبادة تعرف بها مواعيد الصوم والحج والزكاة. وقد تعرف بعض الأوقات بظهور نجوم في السماء تدل عليها كوقت الغروب فإنه يعرف بطلوع نجم يسمى الشاهد في وقته ولهذا تسمى صلاة المغرب صلاة الشاهد.

وتجدر الملاحظة أن أحكام الشريعة الإسلامية المؤقتة شرعا أو شرطا ترتكز على الأشهر القمرية، والتوقيت الشرعي يكون إما بأصل الشرع كالصيام والحج وإما بسبب من العبد كالعدة ومدة الإيلاء وصوم الكفارة والنذر. أما التوقيت شرطا فمثاله الأجل في الدين والخيار.

فالحساب المعتمد في الإسلام إذن هو الحساب القمري. والسنة القمرية تحتوي على اثني عشر شهرا كل شهر منها فيه تسعة وعشرون يوما واثنتا عشرة ساعة وأربع وأربعون دقيقة وثلاث ثوان يساوي ذلك أربعة وخمسين وثلاثمائة يوم وثمانين ساعات وثمانين دقيقة وستا وثلاثين ثانية.

وأول السنة القمرية يتقدم كل عام أحد عشر يوما على السنة الشمسية.

(23) القرافي: أحمد بن إدريس: اليواقيت في أحكام المواقيت، ص 2 وجه.

وقد يوافق أول العام الهجري أول العام الشمسي مرة واحدة كل ثلاث وثلاثين سنة قمرية. وهذا العدد من السنين القمرية يساوي اثنتين وثلاثين سنة شمسية.

والقرآن يقرر أن دوران القمر هو المعتمد في حساب الزمن يشير الى ذلك قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (يونس: 5)

وهناك سنوات قمرية كبيسة يحتسب فيها شهر ذي الحجة ثلاثين يوما عوضا عن تسعة وعشرين وهذا يتكون كل أربعة أعوام، ومعلوم أن عدد أيام السنة القمرية أربعة وخمسون وثلاثمائة يوم وربع يوم. أما السنة الكبيسة فيكون عدد أيامها خمسة وخمسين وثلاثمائة يوم.

وهذا الأمر يكون أيضا في السنة الشمسية فعدد أيامها خمسة وستون وثلاثمائة يوم وربع يوم وشهر فيفري يحسب ثمانية وعشرين يوما. وكل أربع سنوات يحسب ذلك الشهر تسعة وعشرين يوما وتكون السنة التي حسب فيها شهر فيفري تسعة وعشرين يوما سنة كبيسة وعدد أيامها ستة وستون وثلاثمائة يوم.

والتاريخ الإسلامي يبتدىء من عام الهجرة ومعلوم أن يوم الهجرة هو يوم الخامس عشر من شهر جويلية سنة اثنتين وعشرين وستمائة من التاريخ الميلادي.

وبُدِئَ التاريخ بعام الهجرة في أيام الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

واليوم يبتدىء في التاريخ الإسلامي بغروب شمس اليوم الذي سبقه فيوم الجمعة مثلا يبتدىء من غروب شمس يوم الخميس. واليوم يحتوي على ليل ونهار. وقد قسم النهار والليل الى اثني عشر قسما وأول من قسمهما الى ساعات هو النبي نوح عليه السلام وتوارث ذلك بنوه (24).

أما أسماء الأيام فمشتقة من العدد إلا السبت والجمعة. فالأحد مشتق من

(24) الدهلوي : شاه ولي الله، حجة الله البالغة : 1/99.

الوحدة لأنه أول الأيام وكان يسمى في الجاهلية - أول -
 ويوم الاثنين ثاني أيام الأسبوع وكان يسمى في الجاهلية - أهول -
 ويوم الثلاثاء هو ثالث الأيام وكان يسمى في الجاهلية - جبار -
 ويوم الأربعاء هو رابع أيام الأسبوع وكان يسمى في الجاهلية - دبار -
 ويوم الخميس هو خامس أيام الأسبوع وكان يسمى في الجاهلية -
 مؤنس -

ويوم الجمعة من الاجتماع لأن العرب كانوا يجتمعون فيه ويعظمونه
 وكانوا يسمونه في الجاهلية - العروبة - لأنهم كانوا يتزينون فيه ويفيد هذا
 المعنى قوله تعالى: ﴿عُرْبًا أَتْرَابًا﴾ (الواقعة: 37) أي متزيّنات لبعولتهن.
 أما السبت فمعناه القطع وهو مأخوذ من سبت رأسه أي أزال شعره،
 وكان يسمى في الجاهلية - شيار -

وقد خلق الله التربة يوم السبت. يؤيد ذلك أن رسول الله ﷺ قال: «خلق
 الله عز وجل التربة يوم السبت وخلق فيها الجبال يوم الأحد وخلق الشجر
 يوم الاثنين وخلق المكروه يوم الثلاثاء وخلق النور يوم الأربعاء وبث فيها
 الدواب يوم الخميس وخلق آدم عليه السلام بعد العصر من يوم الجمعة في
 آخر الخلق في آخر ساعة من ساعات الجمعة فيما بين العصر إلى
 الليل» (25).

وهذه الأيام نظمها الشاعر فقال:

البحر الوافر

أؤمل أن أعيش وإن يـومي لأمل أو لأهول أو جبـار
 أو التالي دبار فإن يفتني فمؤنس أو عـريّة أو شيار (26)

وقد وقع الاعتماد على الشمس وعلى القمر في حساب الزمن فاعتمد القمر
 في حساب الشهور والسنوات واعتمدت الشمس في حساب الأيام والأسابيع.

(25) مسلم: 2/ باب ابتداء الخلق وخلق آدم عليه السلام: 516 - 517.
 (26) القرافي: أحمد بن إدريس: اليواقيت في أحكام المواقيت، ص 7 وجه.

وتحديد الأشهر يقع بواسطة الهلال لأنه علامة مرئية بالبصر وأصح المعلومات ما وقع الاعتماد فيه على البصر. والهلال مشتق من الالهلال وهو الظهور والبيان والهلال يظهر لجميع الناس فكلهم يشتركون في رؤيته وبذلك يتحقق اليقين عندهم. واعتماد الحساب في تحديد الأشهر أمر ظني لا يسلم من الخطأ، واليقين أولى بالأخذ من الظن.

والشهر الهلالي طبيعي يرتكز ثبوته على الطبيعة أي ظهور الهلال. أما السنة فهي عددية إذ يقع عد الأشهر وجمعها الى بعضها فتتكون السنة. وقد جعل الله الأهلة مواقيت للناس في الأحكام الثابتة بالشرع كالصيام والحج ومدة الايلاء والعدة وصوم الكفارة.

وقد وقع التنصيص على كل ذلك في القرآن. فقد قال الله تعالى في شأن الصيام: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (البقرة: 185)

فقد فرض الله علينا صيام أيام معدودة هي أيام شهر رمضان الذي يبدأ بظهور هلاله وينتهي بانتهاؤه.

وقال جل وعلا في شأن الحج: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ (البقرة: 197) أي وقت الحج هو الأشهر المعروفة بين الناس وهي شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة.

وقال تعالى في مدة الايلاء: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (البقرة: 226) أي للذين يحلفون أن لا يجامعوا نساءهم قصد الاضرار بهن انتظار أربعة أشهر.

وقال تعالى في مدة العدة: ﴿وَاللَّائِي يَنُسِّنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنْ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا﴾ (الطلاق: 4) أي عدة المرأة اليائسة من الحيض ثلاثة أشهر وكذلك عدة

الراة التي لم تحض لصغرها.

وقال تعالى في صوم الكفارة: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتِمَّاسَا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (المجادلة: 4) كفارة الظهار أنواع منها صيام شهرين متتابعين قبل الجماع وهو النوع المتعلق بالزمن.

وتعتمد الأهلة أيضا في أوقات أخرى كوقت صوم النذر ودين السلم والزكاة والخيار والأيمان وأجل الصداق. والأشهر القمرية هي:

محرم: وسمي كذلك لتحريم القتال فيه وهو أول شهر من شهور السنة القمرية وجمعه محرمات ومحارم ومحاريم.

صفر: معناه مأخوذ من الصفر إذ يقع فيه خلو الطرقات من الناس لحصول الخوف لأن شهر محرم خرج وجمعه أصفار.

جمادى الأولى وجمادى الثانية: المعنى مأخوذ من الجمد الذي هو شدة البرد ويترتب على ذلك جمود الماء.

ربيع الأول وربيع الثاني: التسمية مأخوذة من الربيع الذي هو أحد الفصول الأربعة وجمعه أربعاء وأربعة.

رجب: الكلمة مأخوذة من الترجيب الذي هو التعظيم، وهو معظم بالتحريم الواقع فيه ويسمى أيضا شهر الله الأصم لأنه لا يسمع فيه قتال وما يتبع ذلك من دوي السيوف ويسمى رجب مضر ورجب الأصب لأن الرحمة والأمان يصيبان الانسان فيه وجمعه أرجاب ورجبات.

شعبان: الكلمة مأخوذة من التشعب لافتراق القبائل فيه لذهاب الأمان وذلك لخروج شهر رجب ويجمع على شعابين وشعابات.

رمضان: الكلمة مأخوذة من الرمضاء التي هي شدة الحر لأن وقت تسمية الشهر بهذا الاسم صادف قلب الصيف ويجمع على رمضان ورماضين وأرمضة.

شوال: سمي كذلك لأن الأنعام تشيل فيه آذانها من الطير الذي يؤذيها

بالدماغ وقيل من شالت الابل أذنانها للطراق ويجمع على شواويل وشواول وشوالات.

ذو القعدة: سمي كذلك لقعود الناس فيه عن القتال لأنه أول الأشهر الحرم، ويقال ذو قعدة وذو القعدة بالتعريف والتنكير، ويجمع على ذوات القعدة.

ذو الحجة: سمي كذلك لوقوع الحج فيه ويقال ذو الحجة وذو حجة بالتعريف والتنكير، ويجمع على ذوات الحجة.

وكل شهر من الأشهر المتقدمة يدور في الفصول كلها في ظرف نيف وثلاثين سنة. وانما سميت كذلك باعتبار ما صادف كل واحد منها حالة الوضع والتسمية (27).

ومن بين هذه الأشهر أشهر حرم فضلها الله على غيرها وعظمها وحرم فيها القتال ورغب في الطاعات وأجزل الثواب فيها وخصها بفريضة الحج وما فيها من شعائر. قال تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ذَلِكَ الَّذِينَ أَلْقَيْنَ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ (التوبة: 36). والأشهر الحرم هي ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب. فالأشهر الثلاثة الأولى متواليات ورجب يقع بين جمادى الثانية وشعبان. ولهذا يسمى رجب الفرد لانفراده وبعده عن بقية الأشهر الحرم.

ومن بين الأشهر القمرية شهر رمضان الذي اختصه الله بالصيام وينزل القرآن فيه. قال تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُذًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ (البقرة: 185)

وقد جعل الله هذا الشهر ظرفاً للصيام في النهار وللدعاء والاستغفار والتضرع في الليل.

وقد نزل القرآن ليلاً الى السماء الدنيا من اللوح المحفوظ في رمضان

(27) القرافي: أحمد بن إدريس: البواقي في أحكام المواقيت، ص 6 وجه وظهر.

وكان أول نزوله في ليلة مباركة هي ليلة القدر. قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ (القدر: 1) هذه الليلة التي: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ (الدخان: 4) هي ﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ (القدر: 3)

ان ليلة القدر من خصائص الأمة المحمدية وهي ليلة الشرف والتقدير لهذه الأمة المسلمة.

يؤيد ذلك قول الرسول ﷺ: «ان هذا الشهر قد حضركم وفيه ليلة خير من ألف شهر. من حُرِمَها فقد حُرِمَ الخير كله. ولا يحرم خيرها الا محروم» (28).

والليل في الشريعة الإسلامية ظرف زماني خصّه الله بأشياء كثيرة أهمّها نزول القرآن فيه لأول مرّة واختصاصه بحادثة الأسراء والمعراج واشتماله على الرؤيا الصالحة التي تكون غالباً في الليل أثناء النوم كما جعله الله ظرفاً للراحة والسكون والنوم وما يتبع ذلك من استرجاع القوى العقلية والجسمية.

وقد خص الله تعالى الثلث الأخير منه بالاستجابة للدعاء فقد ثبت أن رسول الله ﷺ قال: «ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة الى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول من يدعوني فأستجيب له ومن يسألني فأعطيه ومن يستغفرني فأغفر له» (29).

فالليل زمن معظم خصّصه الله لإكرام من يقومه متعبداً متضرعاً إلى الله داعياً له طالباً رحمته، يؤيد ذلك قول الرسول ﷺ: «ان في الليل ساعة لا يوافقها رجل مسلم يسأل الله خيراً من أمر الدنيا والآخرة الا أعطاه إياه وذلك كل ليلة» (30).

وقد جعل الله الليل سائراً لعيوب العباد وشؤونهم الخاصة يغطيها كما يغطي الثوب لابسسه. وهذا يؤخذ من قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا﴾ (النبا: 10).

(28) ابن ماجة 1/ كتاب الصيام. باب ما جاء في فضل شهر رمضان. رقم الحديث 1644 ص 526.

(29) مسلم 1/ باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والاجابة فيه. ص 304.

(30) مسلم: 1/ «باب في الليل ساعة مستجاب فيها الدعاء» . 303

ولعظمة هذا الظرف الزمني المخلوق أقسم به الله تعالى في القرآن في مواطن كثيرة منها قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا عَسَّسَ﴾ (التكوير: 17) وقوله: ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى﴾ (الليل: 1)

والاعتماد في التاريخ الإسلامي على الليل لا على النهار لأن الليالي تدل على أوائل الشهور القمرية المعتمدة في إقامة المناسك والعبادات. وغير المسلمين يعتمدون في تاريخهم على النهار وعلى الشمس.

خاصيات الزمن

هذا الزمن الذي عرفنا به ورأينا كيف يتكون جعل الله له خاصيات بها يستقيم أمر الحياة ويظهر نظامها وبها يظهر أيضا الوجه الحضاري للشرعية الإسلامية التي تُهيئُ الإنسان قبل البلوغ لتفرض عليه عندما يبلغ واجبات يقوم بها ابتداء من هذه الفترة إلى آخر لحظة من حياته. فهي تعلمه كيفية استغلال الوقت والاستفادة منه في كل جزء من أجزاء عمره.

وهذه الخاصيات منها ما هو عام يتعلق بالزمن من حيث هو زمن. ومنها ما هو خاص يتعلق بالزمن من حيث تعلق الأحكام به إيجابا وسلبا، تحليلا وتحريما، جبرا وتكفيرا.

من خاصيات الزمن أن الله خلقه ليحدّد به حياة الكائنات. فالساعة آتية لا ريب فيها ولا بدّ أن يسبقها موت جميع الكائنات التي تَحْيَى إلى أجل مسمّى لا يعلمه إلا الله جلّ جلاله. فالزمن هو الفاصل بين الخالق والمخلوق، فالخالق هو الأول والآخر وهو القديم الذي لا أول له، والمخلوق له أول وآخر ويعيش زمنا محدودا. ومن خاصياته أن الله استعمله لأول مرة بالنسبة إلى الخليقة وذلك عندما خلق السماوات والأرض في ستة أيام ولكن هذه الأيام ليست كأيامنا المعدودة بالشمس والقمر وإنما هي أيام أخرى لا يعلم مقدار طولها إلا الله جلّ وعلا.

وقد جعل الله الزمان في متناول عقولنا وأحاسيسنا فنحن ندركه كامل الإدراك ونحس به إحساسا كاملا. وإنما جعله مُدْرِكًا ومحسوسا لنحسن استغلاله لفائدتنا فنكثر فيه التفكير والتدبر ونتذكر عظمة الخالق وما أوجبه علينا من واجبات ونقوم بذلك أحسن قيام ونتمكن من شكر الخالق على

نعمه علينا تلك النعم التي لا تحصى.

ولهذا جعل الله الزمن ظرفاً لاحتواء عمل الإنسان من يوم أن أصبح يعقل الأشياء إلى آخر لحظة من حياته. كما اعتمده في اختبار إرادة الإنسان ومدى طول نفسه وهل يكل يوماً من أعمال الصلاة وهل يطول عليه الزمن فيصبح متهاوناً في القيام بها، يصلّيها في أي وقت شاء، وهل إذا أُؤْتِمِنَ على مال أو سرٍّ وطال الزمن باح بذلك السر وأنكر المال، وهل إذا طَالَ الزمن وكبر والداد تركهما وأهمل طاعتهما؟

فالزمان مجال واسع لاختبار عقيدة الإنسان وعمله وصموده وثباته على المبدأ وهو سبيل المسلم يصل به إلى عالم آخر بعد الموت لا يفنى، إلى حياة خالدة يتنعم فيها المحسن بحسن الجزاء ويتعرض فيها المسيء إلى أشد العقاب.

وقد استعمله الله جل وعلا ليعلم الناس الصبر ومقدار التأني في الأعمال وتحديد أولها وآخرها وتقسيم مراحلها حسب الوقت الذي تقتضيه كل مرحلة منها.

كما جعله فرصة يستطيع بها الشخص إظهار ما يطالب به من حق وذلك بالتفتيش عن المستندات والشهود والعقود. وهذا الأجل يعبر عنه في المصطلح الفقهي بالاعذار وهو يحدد باجتهاد الحاكم.

والوقت قد يعتبره الشارع مرة واحدة في العمر كاستكمال سن البلوغ في التكليف وسن التمييز في أصل الخطاب. وقد يعتبره مرة واحدة في السنة كالحول في الزكاة وغروب الشمس لزكاة الفطر وهلال ذي الحجة ويوم عرفة وأشهر الحج ورمضان وليلة القدر. وقد يعتبره مرتين في السنة كطلوع الشمس وعلوها في صلاتي عيد الفطر وعيد الأضحى. وقد يعتبره مرات في السنة غير محدودة العدد كصلاة الكسوف. وقد يعتبره مرة في الأسبوع كزوال يوم الجمعة فتجب فيه صلاة الجمعة. وقد يعتبره مرة واحدة كل ليلة وهي الساعة التي يستجاب فيها الدعاء. وقد يعتبره مرتين في اليوم كطلوع الشمس وغروبها وذلك في النهي عن الصلاة. وقد يعتبره تسع مرات في اليوم والليلة كيوم الجمعة فيه خمسة أوقات للأداء وأربعة للقضاء لأن الجمعة لا تقضى. وقد يعتبره عشر مرات في اليوم والليلة في غير يوم الجمعة فيه خمسة أوقات توجب الأداء وخمسة أوقات توجب القضاء.

والزمن نوعان : زمن خير وزمن نحس. زمن الخير هو ما كان ظرفا للخير فتقع فيه طاعة الله بالعبادات كالصوم والحج والصلاة وبالأفعال الصالحة كإعانة الفقراء وزيارة الأقارب والمرضى وغير ذلك من أعمال البر. وزمن النحس هو ما كان ظرفا للشر فترتكب فيه الجرائم ويساء إلى الغير فيه ويقع فيه عقاب الله. وقد وقعت الإشارة إلى ذلك في قوله تعالى : ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَحْسَاتٍ لِنُذِيقَهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَخْزَىٰ وَهُمْ لَا يُنصَرُونَ ﴾ (فصلت : 16) وقد وصفت الأيام التي أنزل الله فيها العقاب بأيام نحسات أي أيام شؤم لا بركة فيها.

وأشار إلى ذلك أيضا قوله تعالى : ﴿وَأَمَّا عَادُ فَأَهْلِكُوا بَرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ أُعِجَازٌ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ (الحاقة : 6 - 7).

فهذه أيضا أيام نحسات متوالية كانت ظرفا للعقاب الذي أنزل على - عاد - قوم - هود - والعقاب تمثل في الإهلاك بريح عاصفة ذات صوت شديد تسمى - الدبور -.

والزمان يتبدل ويختلف واختلافه يوفر ظروفًا أحسن للتمتع بالنعيم وبالخير وقد أشار الله جل وعلا إلى ذلك في القرآن إذ قال : ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ إِيْلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ﴾ (قريش : 1 - 2) فقريش كانت لهم في الشتاء رحلة إلى اليمن وهي بلاد شديدة الحرارة. وكانت لهم في الصيف رحلة إلى الشام وهي بلاد باردة. فهم يتنعمون بتغير الطقس فيجدون الدفء في الشتاء والبرد في الصيف ويشهدون إلى جانب ذلك منافع لهم كالتبادل التجاري.

والزمن نوعان غيبي ومشاهد. الزمن الغيبي لا يعلم تقديره وتحديده إلا الله تعالى. من ذلك قوله جل وعلا : ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَغْرِجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ (السجدة : 5) فنحن لا نعرف مقدار طول يوم القيامة ولكن الله أعلمنا أن طوله ألف سنة من أيام الدنيا لشدة أهواله.

أما الزمن المشاهد فهو الزمن الذي نعيشه من أيام تنتظم في أسابيع

وشهور وسنوات وقرون. وهذا التحديد موجود من القديم. فقد كان الروم يقسمون السنة إلى إثني عشر شهرا، لكن الشهور عندهم ليست متساوية العدد ففيها ما عدته ثمانية وعشرون يوما وفيها ما يبلغ ثلاثين يوما وفيها ما يبلغ واحدا وثلاثين يوما. والفرس كذلك إلا أن كل الشهور عندهم عدتها ثلاثون يوما إلا شهرا واحدا فيه خمسة وثلاثون يوما. ويرى القبط ذلك والشهر عندهم ثلاثون يوما، وعندما يكمل العام يلغون خمسة أيام ليحسبوها مع العام القادم.

وقد اختص الزمن بنوع آخر من الخاصيات هي تلك التي تتعلق به وبالأحكام الأصولية المناطة به.

فجل العبادات تتوقف على معرفة الزمن لأنها لا تتم إلا به فهو وسيلة لا مقصد وحكم معرفته الوجوب اعتمادا على قاعدة ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، فالصلاة لا تتم إلا بدخول وقتها وهذا يجب السعي إلى معرفته، والأضحية لا تكون سنة مقبولة إلا إذا وقعت ذكاتها يوم عيد الأضحى ابتداء من الضحى لا قبل ذلك، وهذا يجب معرفة وقته.

فالزمن في العبادات معتبر وقد قيدت به إذ وقع الأمر بفعلها في وقت معين لمعنى لاحظته الشارع ولمصالح تتعلق به منها ما تتوصل إلى إدراكه عقولنا ومنها ما لم نعلمه فنقوم به على الوجه التعبدية.

والزمان يكون ظرفا لأداء عزيمة من العزائم كالصلاة والصوم والحج. وقد يكون ظرفا لرخصة خاصة مؤقتة كأكل الميتة للمضطر أو شرب الخمر له.

وقد يكون الزمن ظرفا لرخصة عامة مؤقتة كما هو الحال في الكراء المؤبد الذي أفتى به علماء الأندلس في أرض الوقف التي زهد فيها الناس فأحجموا عن كرائها للزرع أو للغرس لما يتطلبه ذلك من العناية ولقصر مدة الكراء(31).

والأحكام الصادرة من الشريعة الإسلامية تعتمد على أوصاف ومعان وحدود وضوابط تعطيها اتجاها معينا كالوجوب أو الحرمة أو الإباحة أو الندب أو الكراهة.

(31) ابن عاشور محمد الطاهر: مقاصد الشريعة الإسلامية: 125.

وتلك الأوصاف والحدود والضوابط تعين العلماء على اختيار الاتجاه المعين من وجوب أو إباحة أو غير ذلك.

والوسائل المستعملة للتحديد والضبط كثيرة منها :

(1) إظهار المعنى المقصود شرعا وتمييزه عن غيره تمييزا كاملا مثال ذلك : كل مسكر حرام سواء أكان خمرا أم نقيع زبيب أو لبنا أو عصير غلال.

(2) مجرد تحقق مسمى الاسم ينتج عنه حكم شرعي. فمجرد المسيس يتقرر به إكمال المهر وحصول الإيجاب والقبول يترتب عليه لزوم العقد.

(3) التقدير ويقع مثلا في عدد الزوجات وعدد الطلقات.

(4) التوقيت يترتب عليه أحكام كمرور الحول في الزكاة ومرور أربعة أشهر في الإيلاء ومرور شهرين في الاعسار بالنفقة وأربعة أشهر وعشر في عدة الوفاة ومرور الحول في سقوط الشفعة. ويعتبر الزمن في العدة أيضا. فإذا ادعت المعتدة أن عدتها انقضت في أقل من خمسة وأربعين يوما فإنها لا تصدق وجرى العمل في إفريقية على عدم تصديقها في أقل من ثلاثة أشهر احتياطاً⁽³²⁾.

(5) ومن الوسائل التي تساعد على ضبط الأحكام الصفات المتعلقة بالعمل المطلوب كتحسين مدة العمل في الإجارة.

(6) ومما يساعد على ضبط الأحكام تحديد الموضوع والإحاطة به كتحديد الأرض الموات التي يرخص في إحيائها واستغلالها وهي التي تكون بعيدة عن القرى بحيث لا يصل إليها الدخان المتصاعد من تلك القرى.

فالزمن في هذا التقسيم هو أحد الوسائل المستعملة للتحديد والضبط ولا يبرز الحكم المناسب وتطبيق الآثار المترتبة على وجوده.

تقسيم العبادات باعتبار الزمن :

وتقسم العبادات بناء على علاقتها بالزمن إلى ثلاثة أقسام :

(1) ما تعين وقته فيوصف بالأداء والقضاء كالصلوات الخمس ورمضان.

(2) ما لا يتعين وقته فلا يوصف بهما كالنوافل.

(3) ما يوصف بالأداء فقط كصلاة الجمعة.

(32) ابن عاشور محمد الطاهر: مقاصد الشريعة الإسلامية: 122.

ولتوضيح هذا التقسيم لا بدّ من تعريف كلمتي الأداء والقضاء.
فالوقت الشرعي ينقسم إلى أداء وقضاء وهذا التقسيم يتعلق بأحد أقسام
الحكم الشرعي وهو الوجوب ويظهر في ركن الصلاة بصفة خاصة.
الأداء : هو القيام بالواجب في وقته المحدد له شرعا لمصلحة اشتمل عليها
الوقت بالأمر الأول.

وهو بالنسبة إلى الصلاة قسمان : اختياري وضروري. والاختياري
قسمان: وقت فضيلة ووقت توسعة.
أما وقت الفضيلة فتترجح إقامة الصلاة فيه للمنفرد وللجماعة التي لا
تنتظر غيرها وللمنتظرة ربع القامة.
أما وقت التوسعة فهو وقت اختياري لم يترجح فعل الصلاة فيه على
اختياري آخر.

القضاء : هو القيام بالواجب خارج وقته المحدد له شرعا لمصلحة اشتمل
عليها الوقت بالأمر الثاني أي إن القضاء وجب بأمر جديد.
ويرى القرافي(33) أن حدّي الأداء والقضاء غير مانعَيْن لأن هناك أعمالا
كثيرة يجب القيام بها على الفور وفي أول الوقت ولا يوصف هذا القيام
بالأداء وكذلك إذا تأخر فعلها فلا يوصف بالقضاء وذلك كردّ المغصوب،
والتوبة من الذنوب، وأقضية الحكام عند تحقق الحجج والأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر وإنقاذ الغريق.

وتعيّن الزمان له سببان. أحدهما أن يتعين هذا الوقت تبعا لمصلحة
المأمور به لا لمصلحة في نفس الوقت كإنقاذ الغريق فإن زمن إنقاذه يتعيّن
على الفور للمحافظة على حياته. وثانيهما أن يكون سبب تعيّن الوقت
لمصلحة فيه نفسه كأوقات الصلوات وكتعيين شهر رمضان للصوم.

وملاحظ أن القيام بالعبادة مرة ثانية في وقت الأداء يسمى إعادة(34).
وإذا ورد أمر بعبادة في وقت معين فلم تنجز فيه وجب قضاؤها بعد ذلك

(33) القرافي: أحمد بن إدريس الصنهاجي المالكي، أبو العباس: [682 أو 684 — 1283 أو 1285] فقيه مالكي شهير. ولد ونشأ بمصر. أخذ عن ابن الحاجب والعز بن عبد السلام. تخرج مجتهدا أصوليا. أشهر مصنفاته: أنوار البروق في أنواء الفروق والتنقيح وشرحه. ابن فرحون: الديباج: 62. كحالة: معجم المؤلفين: 158/1.

(34) القرافي: أحمد بن إدريس: البراقيت في أحكام المواقيت، ص 41 وجه.

الوقت. وقد اختلف العلماء في دليل هذا القضاء هل يقع بالأمر الأول أو بأمر ثانٍ مجدد؟ وقد ذهب إلى الرأي الأول الحنابلة وكثير من الفقهاء وذهب إلى الرأي الثاني الشافعية والمعتزلة.

وإذا ورد الأمر بهذه العبادة مطلقاً، لم يقيد بوقت، ووقع الإخلال به في أول وقت الامكان فالذين يرون حمل الأمر على الفور انقسموا إلى فرقتين: فرقة ترى أنه يُقضى بالأمر الأول وفرقة ترى قضاءه بأمر مجدد. وقد نص الآمدي (35). على أن المختار أن القضاء لا يكون إلا بأمر مجدد لأن الأمر الأول منصرف إلى الأداء فقط فالأمر بالصلاة مثلاً في وقت الزوال لا يشعر بالقيام بها في غير ذلك الوقت (36).

وإذا ورد أمر على صيغة الإطلاق فهل يقتضي تعجيل فعل المأمور به أولاً؟

يرى الحنفية والحنابلة أن الأمر المطلق يقتضي تعجيل فعل المأمور به. ويرى الشافعية أن الأمر للتأخير وجواز التأخير عن أول وقت الامكان. فمن بادر فقام بالفعل المأمور به فهو ممتثل قطعاً. ومن أخر الفعل فيرى إمام الحرمين الجويني (37) أنه لا يَأْثَمُ بالتأخير. وهو المعقول فإن من قام بالفعل مقدماً كان أو مؤخراً له يعتبر ممتثلاً للأمر المطلق ولا إثم عليه إن أخره لأن الأمر حقيقة في طلب الفعل لا غير ولا يلزم أن يكون الزمان داخلاً في مدلول الأمر وإنما هو ظرف لإنجاز هذا الأمر. ولهذا فإنه لا يتعين عند إصدار أمر مطلق إلا إذا دلت قرينة على الزمان فينصرف الأمر عندئذ إلى الفور أو إلى التراخي (38).

تقسيم الواجب من حيث الوقت

الواجب هو ما أشعر بالعقوبة على تركه.

وهو ينقسم من حيث تعلقه بالوقت إلى أقسام كثيرة. فالوقت المعين لفعل الواجب ثلاثة أنواع: موسع، ومضيّق، وذو شبهين.

(35) الآمدي: علي بن أبي علي بن محمد، سيف الدين، أبو الحسن [631 - 1233] فقيه أصولي متكلم شافعي، من أشهر مؤلفاته: كتاب الإحكام في أصول الأحكام. كحالة: معجم المؤلفين: 7/ 155 - 156.

(36) الآمدي علي بن محمد: الإحكام في أصول الأحكام: 2/ 262.

(37) الجويني: عبد الملك بن أبي عبد الله، أبو المعالي، إمام الحرمين، الجويني الشافعي العراقي، أستاذ الإمام الغزالي، أشهر تآليفه: البرهان، وورقات في أصول الفقه، ونهاية المطلب في دراية المذهب. توفي [478 - 1085] السبكي: طبقات الشافعية: 3/ 249 - 282.

(38) الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام: 2/ 242 - 243.

1 - الوقت الموسّع

الوقت الموسّع - ويسميه الحنفية ظرفاً - هو بصفة عامة الوقت الذي وسع في الإتيان بالواجب فيه في أي جزء من أجزائه كما هو الحال في الصلاة. فصلاة الظهر مثلاً يمكن للمصلي أن يأتي بها ابتداءً من زوال الشمس عن كبد السماء الى نهاية القامة الأولى.

وللوقت الموسع أوجه كثيرة لأن الفعل المطلوب إما أن يكون مساوياً للزمان الذي طلب فيه كصوم يوم فيجوز ذلك بلا خلاف. وإذا كان الفعل أكثر من الزمان فلا يجوز إلا إذا جَوَزَ التكليف بما لا يطاق ومثاله صوم شهر في يوم، وقد يكون المقصود إيجاب القضاء كإيجاب العصر بإدراك ركعة قبل غروب الشمس. وقد يكون الفعل أقلّ من الزمان كإيجاب الظهر من الزوال الى آخر القامة، فهذا الزمان يسع العبادة ويسع غيرها من جنسها فيمكن للمكلف أن يصلي الظهر وأن يؤدي صلوات أخرى أيضاً في وقت الظهر.

والحج واجب له وقت موسع ينجز فيه ويمتد هذا الوقت الى كامل العمر على القول بأن الحج واجب على التراخي وهو قول الشافعية.

وقد اختلف العلماء في جزء الوقت الذي يكون سبباً للإيجاب فهل يكون أول الوقت المقدر للعبادة شرعاً سبباً له أو يكون آخر الوقت سبباً لذلك الإيجاب أو يكون الاتيان بالعبادة في أول الوقت نفلاً يسد مسد الفرض أو يكون سبب الإيجاب الشرع في الفرض؟.

هذه تساؤلات الغاية منها بيان أن الوقت معتبر في التشريع ومؤثر على كيفية الجزاء لأن القيام بالفعل في وقت ما يتعلق به ثواب والقيام به في وقت آخر يتعلق به إثم ومؤاخذه. كما أن الغاية من هذه التساؤلات بيان اختلاف وجهات النظر عند العلماء في تقييم الزمان وفي بيان أجزائه الصالحة شرعاً لاقامة العبادة فيه.

ومذهب الجمهور أن جميع أجزاء الوقت المخصص للقيام بالواجب هي سبب للإيجاب ويسقط الفرض بأدائه فيها بناءً على أن أول الوجوب يتعلق بأول الوقت (39). لأن الأوقات أسباب والأصل ترتب المسببات على أسبابها

(39) راجع: الآمدي: علي بن محمد: الإحكام في أصول الأحكام: 1/ 149 - 150.

فترتب الوجوب أول الوقت. هذا بالنسبة الى الشخص المكلف الذي ليس له مانع يمنعه من القيام بالواجب. فان وجد هذا المانع فيكون الايجاب متعلقا بالوقت الذي يزول فيه المانع وان استغرق المانع جميع أجزاء الوقت فلا ايجاب ولا خطاب.

ولكن لو غلب على ظن المكلف طرؤ مانع يمنعه من القيام بالواجب الموسع كالموت أو هجوم عدو فانه يعصي بتأخير الواجب عن أول الوقت. وإذا حدث أنه لم يمّت أو لم يهاجمه عدو فانه يعصي بتأخير الواجب عن أول الوقت. وإذا حدث أنه لم يمّت أو لم يهاجمه عدو وقام بالواجب في وقته الموسع المقدر شرعا هل يعتبر قيامه بالواجب أداء أو قضاء؟.

في المسألة رأيان. يرى أبو بكر الباقلاني (40) أن فعله ذاك قضاء ويخالفه غيره في ذلك.

والباقلاني يعتبر الفعل قضاء لأن المكلف فعله في وقت ظن أنه لا يبلغه بسبب الموت أو ما يماثله وبغلبة هذا الظن صار وقت أدائه ضيقا وصار فعله للواجب خارج الوقت الذي ظن أنه لا يعيش أكثر منه قضاء ويعتبر عند قيامه بهذا الفعل عاصيا.

والرأي المخالف لهذا المذهب يرى أن المكلف إن أخر الواجب الى الوقت الذي ظن أن حياته لا تدركه فقد عصى لكن لا يلزم من ذلك تضيق الوقت وقلب الواجب الموسع إلى واجب مضيق بل يُرَاعَى الأصل وهو بقاء ما كان على ما كان فالواجب الموسع يبقى موسعا ولا يؤثر فيه ظن المكلف عدم ادراك آخر وقته.

والقضاء المعتبر هو عدم القيام بالواجب في وقته الذي عينه الشارع سواء أكان هذا الترك عمدا أم سهوا. لكن إذا لم ينعقد سبب الوجوب في وقت الواجب المقدر شرعا فانه لم يجب والقيام به بعد هذا الوقت لا يعتبر قضاء كما هو الشأن في حالة الجنون. فالصلاة التي حلّ وقتها - والمكلف على تلك الحال - لم تجب عليه، وانما تجب عند الاستفاقة ويقوم بها على وجه الأداء لا القضاء. والواجب الذي انعقد سبب وجوبه لكنه لم يجب لوجود مانع أو

(40) الباقلاني: محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر أبو بكر، قاض من كبار علماء الكلام [403 - 1012] انتهت اليه الرئاسة في مذهب الأشاعرة. من كتبه: اعجاز القرآن والانصاف. ابن فرحون - الديباج: 267 الزركلي - الاعلام: 46/7.

اختلال شرط فهل القيام به يعتبر أداء أو قضاء؟ في ذلك رأيان، رأي يعتبر الفعل أداء لأنه قام به في الوقت كالصوم بالنسبة الى المريض أو المسافر ولا يعتبره قضاء لأن وقته لم يفت وقيامه به في وقت آخر هو قيام يقع بأمر ثانٍ مجدّد. وهناك اتجاه ثانٍ يرى أن قيام المكلف بالواجب في وقته مع اختلال شرط يعتبر قضاء حقيقة لأن فيه استدراكا لمصلحة الواجب الذي انقعد سبب وجوبه لكنه لم يجب لوجود معارض.

ويرى الشافعية وجماعة من المعتزلة منهم الجبائي (41) أن المكلف إذا لم يقيم بالواجب في أول الوقت وأخره فيجب أن يكون عنده بدل في مقابل ذلك التأخير والبدل يتمثل في العزم على الفعل آخر الوقت والعزم يقع طبعا في أول الوقت أو أثناءه. وقد أنكر هذا الرأي جماعة من المعتزلة منهم أبو الحسين البصري (42).

والدليل على أن أول الوقت سبب للإيجاب قوله تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ (الإسراء 78) فقد جعل الله تعالى دلوك الشمس علامة على دخول وقت الصلاة. ومنذ بدأ هذا الدلوك بدأ إيجاب هذه الصلاة ولكن بما أن السنة بيّنت أوائل أوقات الصلاة وأواخرها وأن المكلف مخير بين القيام بالصلاة في أول وقت الأداء أو في آخره كان ذلك دليلا على التوسعة على المكلف، ولكن مع ملاحظة أن إيجاب الصلاة قد تعلّق بها من أول وقتها. والنائم مثلا لم يتعلّق به إيجاب إذا جاء وقت الصلاة وهو في حالة نومه فهو إذن غير آثم، لكن عندما ينتبه من نومه يتوجه إليه الخطاب والإيجاب فيطالب بالصلاة التي كان نائما في وقتها ويصبح الإيجاب متعلقا بزمن يقظته. وهذا يفهم من قول الرسول ﷺ: «من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها» (43) الذي يدل على أن الإيجاب تعلّق بالمكلف بعد النسيان ولم يتعلّق

(41) الجبائي: [303 - 915] محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي البصري المعتزلي، أبو علي متكلم، مفسر، ولد بجبا بخورستان واليه تنسب الطائفة الجبائية. توفي بالبصرة ودفن بجبا. من آثاره: تفسير القرآن. كحالة: معجم المؤلفين: 269/10.

(42) أبو الحسين البصري: [436 - 1044] محمد بن علي الطيب البصري (أبو الحسين) متكلم، أصولي، له: المعتمد في أصول الفقه، وتصفح الأدلة في أصول الدين في مجلدين، وغرور الأدلة في مجلد كبير، وشرح الأصول الخمسة.

كحالة - معجم المؤلفين: 20/11.

(43) هذا الحديث ذكره مسلم في الجزء الأول من صحيحه بزيادة «لا كفارة لها الا ذلك، وهو موجود في «باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها»، 276. وذكره ابن ماجه بلفظه ذاك في الجزء الأول من سننه في باب من نام عن الصلاة أو نسيها «رقم الحديث: 696 ص 227.

به في أول وقت الصلاة. وهذا الحكم قرره السنة مراعاة لحالات خاصة تعتري البشر كالنوم والنسيان والاعماء والجنون.

أما الحنفية فيرون أن الإيجاب يتعلق بوقت الشروع في الفعل سواء أكان ذلك في الجزء الأول من الوقت أم بعده، فإن لم يقع شروع فيه فيتعلق الوجوب بآخر الوقت وإذا وقع الفعل قبل ذلك فهو نفل يسد مسدّ الفرض لأن من خصائص الوجوب استحقاق العقاب على الترك وهذا لا يوجد في غير آخر الوقت. ويترتب على ذلك أن المكلف إذا أدرك جزء من أول وقت الصلاة ثم جن فإنه غير مطالب بالقضاء وأن الصلاة لم تجب عليه بعد.

ويرى الكرخي (44) وهو من علماء الحنفية - أن الواجب إذا وقع القيام به في أول الوقت يجزئ بشرط أن يبقى الفاعل مكلفاً به إلى آخر الوقت، فإن حدث مانع حال دونه والتكليف كأن يجن أو يموت اعتبر ما قدمه نفلاً لا فرضاً. كما حكى عن الكرخي أن الواجب يتعين بالشروع فيه (45).

وقد ضعف الزركشي (46) نظرية الكرخي هذه لأنها تقتضي أن الفعل عند الانجاز لا يوصف بكونه فرضاً أو نفلاً.

وقد ذهب الأحناف إلى هذا الرأي اعتماداً على أحكام خاصة تتعلق بكثير من الفروع الفقهية منها إذا اعتبر التكليف في أول الوقت فإن الشخص الذي طرأ عليه مانع وسط الوقت واستمر هذا المانع إلى آخر الوقت لم يجب عليه الفرض ومع ذلك فالمرأة إذا حاضت أو نفست وسط الوقت لم يستقرّ الواجب في ذمتها ولا تطالب به لا أداء ولا قضاء ولو تعلق الإيجاب بأول الوقت لطولبت بالواجب بعد زوال المانع.

ويستند الحنفية في ما ذهبوا إليه إلى فرع فقهي آخر وهو أن الصبي إذا بلغ في وسط الوقت أو أخره فعله أداء الفرض وإذا لم يفعل فعله قضاؤه. ولو كان الإيجاب متعلقاً بالجزء الأول من الوقت لما تعلق به شيء.

(44) الكرخي: عبيد الله بن الحسن بن دلال الكرخي الحنفي (أبو الحسن) فقيه، أديب [340 - 952] توفي ببغداد. من تصانيفه المختصر، وشرح الجامع الكبير، وشرح الجامع الصغير. وكلها في فروع الفقه الحنفي. كحالة: معجم المؤلفين: 239/6.

(45) راجع: الأسنوي: نهاية السؤل في شرح: منهاج الأصول للبيضاوي: 1/165.
(46) الزركشي: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي. أبو عبد الله بدر الدين [794 - 1391] فقيه، أصولي، شافعي، تركي الأصل مصري المولد والوفاء. من تصانيفه: شرح جمع الجوامع للسبكي، قواعد تضبط للفقيه أصول المذهب، المعتر في تخريج أحاديث المنهاج. كحالة: معجم المؤلفين: 205/10.

ويمكن أن يقال للحنفية: ان حكمي الفرعين المتقدمين قد يكونان مبنيين على قواعد فقهية أخرى كالتيسير في التكليف وغير ذلك. وهم مع جعلهم تعلق الايجاب بآخر الوقت لم يمكنهم أن يسلبوا عن أول أجزاء هذا الوقت كونه سببا في ايجاب الفعل ولكنهم قالوا: ان هذا الجزء الأول هو سبب للوجوب الذي لا طلب فيه وهذا تعقيد كبير وتكلف يصعب التماشي معه.

2 - الوقت المضيّق

هذا الوقت يسميه الحنفية معيارا. وهو يسع الواجب وحده ولا يسع غيره من الواجبات كرمضان فالصائم فيه لا يمكنه أن يجعل يوم صومه للواجب وللتطوع.

ويرى أبو حنيفة أن صوم شهر رمضان يمكن أن يقع بأي نية كالصوم المطلق مثلا وذلك إذا كان الصوم فيه محتما على الصائم، وعندما يكون الصوم غير لازم على الصائم كأن يكون مسافرا أو مريضا فالحكم يختلف لأن المسافر مثلا إذا أخذ بالرخصة وأراد أن يصوم واجبا آخر فإن ذلك مقبول منه لأن فيه تخفيفا عليه إذ يمكنه من التنقيص من دين تعلق بذمته من قبل. ولكن الحكم يختلف إذا نوى صيام تطوع فان صيامه ينصرف الى رمضان لأن صيام التطوع لا يخفف عنه شيئا.

وهناك تعليل آخر يرى أن الشارع عين زمن الفرض وهو رمضان للصحيح وهو غير معين بالنسبة الى المسافر أو الى المريض لأنهما مخيران بين الصيام والافطار وقد صار رمضان في حقهما كرجب أو شعبان وبناء على ذلك إذا نوى نفلا قبل منهما.

3 - الوقت ذو الشبهين

الوقت ذو الشبهين هو وقت الحج واعتبر ذا شبهين لأنه يشبه الواجب المضيق لأن العام لا يسع إلا حجا واحدا كما يشبه الواجب الموسع باعتبار أن أشهر الحج تسع أعماله وتسع الى جانب ذلك أعمالا أخرى. وفرع الحنفية على الشبه الأول وهو كون الحج واجبا مضيقا أن حجة الفرض يمكن تأديتها بمطلق النية مراعاة لظاهر حال المكلف من كونه يؤدي الواجب قبل النفل.

كما فرعوا على كون الحج يشبه الواجب الموسع أن الحج يصح نفلا إذا نوى ذلك.

وتلخيصا لما تقدم وتوضيحا للوقت الموسع نلاحظ أنه يمكن الاتيان بالواجب في جميع أجزاء وقت الأداء المقدر له شرعا أي من أوله الى ما يسمع ركعة بالنسبة الى الصلاة مثلا. ويعتبر هذا الاتيان مجزئا لأن الوجوب متعلق بالمقدّر المشترك بين أجزاء الوقت ولا يختص بالأول ولا بالآخر. ويخصه الشافعية بأول الوقت والرأي الأول رأي أكثرية علماء الأصول. وأكثر هؤلاء الأصوليين وغيرهم من فقهاء المالكية والشافعية والقاضي أبو بكر الباقلاني من المتكلمين يرون أن الواجب القيام بالفعل أول الوقت أو العزم فيه على الفعل أثناءه أو آخره ليطمئن بهذا العزم الواجب عن المندوب في جواز الترك (47).

ويرى فريق آخر من الأصوليين أن لا حاجة الى هذا العزم لأن المندوب يمكن أن يتميز عن الواجب بأمور أخرى كترتب الاثم على الترك أو عدم ترتبه.

وقيل إذا وقع الاتيان بالواجب في أول الوقت فداءً وإن أخر عنه فقضاء ولو كان هذا الاتيان في وقت الأداء، ويأثم المؤخر له عن أول وقته (48) ونقل هذا الرأي الامام الشافعي في الأم.

ونقل أبو بكر الباقلاني الاجماع على نفي الاثم ولذلك وقع اعتبار الفعل الذي أخر عن أول وقته قضاء يسدّ مسدّ الأداء (49).

وهناك من يرى أن وقت أداء الواجب هو آخر الوقت فلا يجب الا في هذا الوقت ولا يجب في أوله وإن قدم المكلف الواجب فأتى به في أول الوقت فهو تعجيل مسقط له فيصح كما تصح الزكاة المعجلة قبل وجوبها

ويرى الحنفية أن وقت أداء الفعل هو جزء غير مخصوص من جملة وقت الأداء ويتحقق وقت وجوب الأداء عند الشروع في الفعل وإن لم يقع ذلك فالوجوب يتعلق بآخر الوقت.

ومن أخر الواجب عن أول الوقت فلا يخلو الأمر من حالتين: إمّا أن يؤخره مع عدم ظن السلامة آخر الوقت أو يؤخره مع ظن السلامة فيه.

(47) البنانى: حاشيته على شرح المحلى على متن جمع الجوامع لابن السبكي: 1/188.

(48) الأسنوي: نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول للبيضاوي: 1/71.

(49) البنانى: حاشيته على شرح المحلى على متن جمع الجوامع لابن السبكي: 1/188.

ففي الحالة الأولى يعتبر عاصيا بهذا التأخير لأنه يظن فواته بذلك. فإن جرت الأمور على خلاف ما ظن بحيث سلم ولم يمت مثلا وفعل هذا الواجب في الوقت فالجمهور يعتبر فعله أداء لأنه وقع في الوقت المقدر له شرعا. وغير الجمهور ومنهم أبو بكر الباقلاني يعتبرون أن هذا الفعل قضاء لأنه وقع بعد الوقت الذي تضيق بظنه (50) وقد لاحظ الآمدي أنه لا يكون ظن المكلف موجبا للعصيان، ولكن إذا شرع في شيء يظن أنه يفوت الواجب كان فعله عسيانا (51).

أما الحالة الثانية وهي تأخيره للفعل عن أول الوقت مع ظن السلامة والقدرة على القيام به آخر الوقت فإذا حدث أن مات مثلا آخر الوقت وقبل القيام بالفعل فقليل لا يعصي وهو الصحيح وقيل يعصي.

وهناك نوع آخر من الواجب وقته العمر كله وهو الحج. فإن أخره المكلف بعد أن أمكنه القيام به الى وقت آخر يمكنه أن يقوم به فيه مع ظن السلامة من الموت مثلا ومات قبل تأدية الحج فإنه يعصي على الصحيح وقيل لا يعصي لجواز التأخير لذلك الواجب. (52)

وهناك تقسيم آخر للأوقات مبني على تعلقها بالأحكام الشرعية والأعمال الكسبية، فالأوقات بهذا التقسيم ثلاثة أنواع:

- 1) السبب وهو الواجب به كأوقات الصلوات.
 - 2) الشرط ويسمى الواجب عنده كالبلوغ فهو شرط في التكليف.
 - 3) الظرف وهو الواجب فيه وهو أزمدة العبادات أداء وقضاء وجملة أجزاء العمر وما بعد البلوغ. (53)
- وقد أورد القراني تقسيما للواجب باعتبار تعلق الخطاب بالمشترك وقد قسمه إلى أربعة أقسام: واجب فيه وواجب عليه وواجب به وواجب مطلق لا ينطق في اسمه بحرف جر (54). وهذه الأقسام مفصلة كما يلي:
- 1 - الواجب فيه:** هو ما سبقت الإشارة اليه وهو أزمدة العبادات أداء وقضاء.

(50) البنانى: حاشيته على شرح المحلي على متن جمع الجوامع لابن السبكي: 190/1.

(51) نفس المصدر السابق.

(52) نفس المصدر السابق: 191/1.

(53) راجع: القراني: اليواقيت في أحكام المواقيت: 23 و 24.

(54) نفس المرجع السابق.

2 - الواجب عليه: هو أحد المكلفين وجماعتهم في فروض الكفايات. فان المكلف في هذه الفروض يوصف بأنه واجب عليه ولا يقال واجب فيه لأن ذلك يقال في الزمن والمكان فهما اللذان يجب فيهما الواجب.

3 - الواجب به: هو القدر المشترك بين جزئيات كل سبب كالأربعين بالنسبة الى الغنم فأبي أربعين ملكها المكلف توجب عليه الزكاة وكذلك السرقة والزنى والحراية وطلوع الفجر وبقية أوقات الصلوات فأبي طلوع يترتب عليه وجوب الصلاة وأي سرقة بلغت التحديد الشرعي توجب الحد.

4 - الواجب المطلق: هو الأفعال المطالب بها الانسان كالصلوات والكفارات.

ومن خاصيات الزمن المتعلقة بالتكليف القاعدة التي ذكرها القراني في الفرق بين كون الزمان ظرفا للتكليف دون المكلف به وبين كونه ظرفا للقيام بالمكلف به مع التكليف (55).

فالزمان ظرف للتكليف لا للقيام بالمكلف به كما هو الحال بالنسبة الى الكفار ويكون ظرفا للتكليف وللقيام بالمكلف به كشهر رمضان.

فالكفار مخاطبون زمن كفرهم وفي كل زمان بالايمان وبغيره من أصول الدين وذلك باتفاق العلماء.

أما مخاطبتهم بفروع الشريعة فذلك محل خلاف فقليل انهم مخاطبون بها وقيل انهم غير مخاطبين بها، فزمان كفرهم يمكن أن يكون ظرفا للقيام بالمكلف به حسب من يرى أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة، ويمكن أن لا يكون ظرفا لذلك حسب من يرى أن الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة.

أما المسلمون فالزمان بالنسبة اليهم ظرف للتكليف وللقيام بالمكلف به كما هو الحال في شهر رمضان. فهم مطالبون بالواجبات الدينية زمن الطهر وزمن الحدث لكن الصلاة مثلا لا تصح منهم الا إذا أزالوا الحدث.

والكافر مأمور بالايمان كما هو مأمور تبعا لذلك بالصلاة فهو مأمور بها ليس في حالة كفره وانما في حالة ايمانه. فزمن الكفر ظرف للتكليف وزمن الايمان ظرف للقيام بالمكلف به فهو مأمور بالصلاة مثلا وهي لاتصح منه الا بعد ايمانه.

(55) القراني: أحمد بن ادريس: أنوار البروق في أنواء الفروق: الفرق - 41 .

ومما يتعلق بالزمن قاعدة كونه ظرفا للتكليف وسببا له (56). فزمن صلاة الظهر الذي يمتد من الزوال الى نهاية القامة الأولى هو سبب للمكلف به أي للصلاة ولا يجابها كما هو ظرف للقيام بها، فمن بلغ مثلا في آخر وقت الظهر فانها تجب عليه كما يجب عليه القيام بها، وسبب ذلك وجود الزمن المخصص لهذه الصلاة ووجود سبب التكليف بالنسبة الى البالغ فجميع أجزاء وقت الظهر سبب للتكليف أي لا يجابها على المكلف.

ومن أمثلة كون الزمان ظرفا للقيام بالمكلف به وسببا له أيام الأضاحي وهي يوم العيد واليوم الثاني واليوم الثالث واليوم الرابع وكذلك شهر رمضان المعظم فهو ظرف للتكليف وكل يوم من أيامه سبب لذلك التكليف.

فإذا بلغ المسلم في اليوم الرابع من رمضان فانه يجب عليه صومه ابتداء من ذلك اليوم لأنه توفر سببان لايجاب الصوم: البلوغ وكونه في يوم من أيام رمضان ويقاس على ذلك الاسلام أو طهر المرأة.

أما أجزاء اليوم فهي ظرف للتكليف وليست سببا له، ولا يكون اليوم في رمضان سببا للتكليف الا إذا كان كاملا، فمن بلغ في بعض اليوم فانه غير مطالب بصوم ذلك اليوم لأن هذا الصوم لم يتوفر سببه وهو وجود يوم كامل.

ومثال ذلك أيضا شهور السنة فهي ظرف للتكليف بالنسبة إلى من يريد أن يقضي أيام رمضان وهي تمتد من شوال الى شعبان وليست أيام هذه الأشهر سببا للتكليف في القضاء.

وأيام العمر بعد البلوغ ظرف لوقوع التكليف.

تغير الأحكام بتغير الأزمان

هذه خاصية أخرى للزمن والمقصود بتغير الأزمان تغير عرف الناس وعاداتهم بتغير الزمن وقد يقتضي ذلك تغييرا في الحكم.

فانه تعالى حين بدأ الخلق أباح تزوج الأخ بأخته ثم عندما بدأ الناس في التكاثر منع ذلك. وكان هذا المنع في زمن بني اسرائيل.

كما أن توبة الانسان كانت تقع بأن يقتل التائب نفسه، ولكن عندما

(56) القراني: أحمد بن ادريس: أنوار البروق في أنواء الفروق: الفرق - 42 .

تغيّر الزمان ولم يعد الناس قادرين على ذلك أزيل هذا الحكم، وأصبح مقتصرًا على مجرد الندم والاقلاع عن الفعل والعزم على عدم الرجوع إليه.

والأحكام القابلة للتغير بتغير الزمان لا بد أن تكون متماشية مع القواعد الشرعية العامة أو تكون مسكوتًا عنها بحيث لم تأمر بها ولم تنه عنها وذلك كالمصالح المرسلّة التي لم يشهد الشرع باعتبارها ولا بالغائها لإحداث الدواوين في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكضرب السكة وأحداث السجون، والتسعير الذي لم يكن موجودًا زمن الرسول ﷺ ثم أقر بمرور الزمن وانتشار الفساد وظهور الحاجة إليه.

«وانما يقع ذلك لأن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد. وهي عدل كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها. فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة وإن أدخلت فيها بالتأويل. وبناء على ذلك جاز للمفتين تغيير فتاويهم عند اقتضاء المصلحة ذلك. وتغير الفتوى بحسب الأمكنة والأحوال والنيّات والعوائد معنى عظيم النفع جدا، وقع بسبب الجهل به غلط عظيم على الشريعة أوجب من الحرج والمشقة ما يفيد أن هذه الشريعة لا يعقل أن تأتي به» (57).

الزمن وسيلة لترجيح بين الأدلة

هذه مسألة أخرى اختص فيها الزمن بكونه عامل ترجيح بين الأدلة فإذا ظهر تعارض مثلا بين نصين من النصوص الشرعية وعلم تاريخ ورودهما كان اللاحق منهما ناسخا للسابق. وإن لم يعلم ذلك بذل المجتهد وسعه لترجيح أحد الدليلين على الآخر بطرق متعددة.

مثال ذلك قول الله جل وعلا: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَغْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (البقرة 240) فالآية تقتضي أن عدة المتوفى عنها زوجها سنة. أما قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ

(57) ابن قيم الجوزية: اعلام الموقعين عن رب العالمين: 15، 14/3 - والفقرة منقولة بتصرف.

بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف والله بما تعملون خبير ﴿البقرة 239﴾ فيدل على أن عدة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرة أيام. والظاهر أن بين الآيتين تعارضاً. وقد علم أن الآية الثانية متأخرة في النزول عن الآية الأولى فتكون الآية الثانية ناسخة للأولى فتعتمد من توفي عنها زوجها أربعة أشهر وعشرة أيام عملاً بالآية الثانية المتأخرة نزولاً عن الأولى.

شرع من قبلنا شرع لنا

هذا بحث آخر يتعلق بالزمن. وفيه تساؤل مفاده هل الزمن الماضي يؤثر في الزمن الحاضر وهل نحن مكلفون باتتباع الشرائع السماوية السابقة؟ يرى أكثر الفقهاء أن كل ما ورد من شرائع من قبلنا ممن نزل عليهم كتاب سماوي وكان مذكوراً في القرآن أو في السنة فهو شرع لنا نعمل به.

وقد يقع التنصيص أحياناً على أحكام وردت في الشرائع السابقة للإسلام وهي منسوخة في حقنا، ومرفوعة عنا العمل بها كما أشار إليه قول الله جل وعلا: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ أَوْ فِسْقًا أَهُلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شَخُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِغَنَمٍ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِبَغْيِهِمْ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ (الأنعام: 145 - 146) فقد حرم الله على اليهود خاصة ذوات الظلف كالابل والنعام وما ليس بذئ أصابع منفرجة كالبط والاوز وحرم عليهم أكل شحوم البقر والغنم إلا ما علق منها بالظهر أو اختلط بالعظام أو وجد في الأمعاء، وهذا التحريم لا يشملنا فكل ما ذكر حلال لنا لدلالة الآية على أنه خاص باليهود.

ويؤيد ذلك أيضاً الحديث الذي سبق ذكره ومنه قول الرسول ﷺ: ﴿وَأَحَلَّتْ لِي الْغَنَامُ وَلَمْ تَحَلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي﴾. (58)

(58) هذا الحديث ذكر في صحيح البخاري: 1/ باب التيمم: 91 - 92. وفي كتاب الصلاة. باب قول النبي ﷺ: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً». ص 119.

وأحيانا نجد أحكاما في شرائع سماوية سابقة أيدها القرآن وأقرها كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (البقرة: 183)

وورد في السنة ما يؤيد ذلك وهو قول الرسول ﷺ المروي عن زيد بن أرقم (59) قال: قال أصحاب رسول الله ﷺ: يا رسول الله، ما هذه الأضاحي؟ قال: «سنة أبيكم إبراهيم» قالوا: فمالنا فيها يا رسول الله؟ قال: «بكل شعرة حسنة» قالوا: فالصوف يا رسول الله؟ قال: «بكل شعرة من الصوف حسنة» (60).

وإذا وجدت أحكام في الشرائع السماوية السابقة ولم يقم دليل على أنها شرع لنا أو على نسخها في حقنا كما هو الشأن في القصاص الذي فرض على اليهود في التوراة والمشار إليه في قوله تعالى: ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَن لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (المائدة: 48) فهل تكون تلك الأحكام شرعا لنا يلزمنا اتباعه أو لا تكون؟.

الراجح عند الحنابلة أنها شرع لنا وذهب إلى ذلك جمهور علماء الحنفية وبعض علماء المالكية والشافعية اعتمادا على قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ﴾ واعتمادا على قوله أيضا في الرسل والأنبياء السابقين: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ أَقْتَدِهِ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِن هُوَ إِلَّا ذِكْرَى لِّلْعَالَمِينَ﴾ (الأنعام: 90). وذهب الأشاعرة والمعتزلة إلى أن شرع من قبلنا لا يكون شرعا لنا واختار هذا المذهب

(59) زيد بن أرقم: الخزرجي [66 أو 68 — 685 أو 687] ابن زيد بن قيس بن النعمان بن مالك الأنصاري، أبو عمرو، غزا مع الرسول ﷺ سبع عشرة غزوة ونزل الكوفة، روى عن النبي عليه السلام وعن علي كرم الله وجهه، روى عنه أنس بن مالك وغيره. شهد صفين مع علي. ابن حجر: تهذيب التهذيب: 394/3 - 395.

(60) ابن ماجه: 2/ كتاب الأضاحي - باب «ثواب الأضحية» رقم الحديث 3127، ص 1045.

الأمدي (61) لأن الأصل في الشرائع السابقة الخصوص لا العموم والشرعية الإسلامية شريعة عامة لجميع الناس ناسخة للشرائع السابقة لها: قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ (سبا: 28) وقال الرسول ﷺ: «كان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة». ولهذا لا يعمل بالحكم الثابت في الشرائع السماوية السابقة للإسلام إذا لم يقع التنصيص على إقراره أو على نسخه.

النسخ

النسخ عملية لها علاقة متينة بالزمن. والنسخ لغة معناه الإزالة والنقل. وقد ورد معنى الإزالة في قوله تعالى: ﴿مَا نُنْسخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسخُهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (البقرة 106) وورد معنى النقل في الآية الآتية: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (الجاثية: 29)

والنسخ في الاصطلاح هو عبارة عن رفع حكم شرعي بدليل شرعي متأخر عنه وهو جائز عقلا وواقع سمعا في شرائع ينسخ اللاحق منها السابق وفي شريعة واحدة. والناسخ في الحقيقة هو الله تعالى. والنسخ قد يكون صراحة وقد يكون ضمنا. فالنوع الأول هو ما صرح الشارع فيه بما يدل على ابطال الحكم السابق ورفع. ومثاله قول الله جلّ وعلا: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ خَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ، وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا أَنْ خَفَّفَ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ (الأنفال: 65 - 66) فقله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ خَفَّفَ عَنْكُمْ﴾ يدل صراحة على نسخ ثبات الواحد للعشرة في القتال بثبات الواحد للثنتين. وكذلك قول الرسول عليه السلام: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها فانها تزهد في الدنيا،

(61) الأمدي: علي بن محمد، سيف الدين: الاحكام في أصول الاحكام: 4/190.

وتذكر الآخرة» (62) فنسخ النهي عن زيارة القبور صريح وواضح.
أما النوع الثاني فهو الذي لم يُصرَح فيه الشارع بما يدل على رفع
الحكم السابق ولكن ذكر حكما معارضا له بحيث لا يمكن الترجيح ولا
الجمع بينهما فيكون اللاحق ناسخا للسابق منهما متى علم تاريخ ورودهما
من الشارع مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ
أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لَّأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ﴾ (البقرة: 240) دلت هذه
الآية على أن عدة المتوفى عنها زوجها حول وهي منسوخة حكما مع بقاء
رسمها في المصحف. لأن قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ
أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ
أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ
بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (البقرة 234) دلَّ على أن عدة المتوفى عنها زوجها
أربعة أشهر وعشرة أيام وقد نسخت هذه الآية حكم الآية الدالة على أن عدة
المتوفى عنها زوجها حول (63). وذلك لتأخرها عنها في النزول وان تقدمت
عنها في التلاوة.

زمن النسخ

زمن النسخ هو مدة حياة الرسول ﷺ لأنه لا يقع الا بالوحي وهذا لا
يحدث الا في حياة الرسول عليه السلام ولا يكون النسخ بعد وفاته.
والنسخ لا يتناول الا الأحكام التكليفية العرفية، أما الأحكام الأساسية
الاعتقادية كوجوب الايمان بالله وحرمة الكفر فلا تقبل النسخ. وكذلك
الأحكام التي ورد النص بتأبيدها فهي أيضا لا تقبل النسخ مثال ذلك قوله
تعالى في شأن المحدودين في القذف: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ
يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ
شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (النور: 4)

ومذهب جمهور العلماء جواز نسخ القرآن بالقرآن كالنسخ الذي وقع في
آيتي العدة. ويجوز أيضا نسخ السنة المتواترة بالقرآن وقد وقع نسخ

(62) ابن ماجه: 1/ كتاب الجنائز. باب ما جاء في زيارة القبور رقم الحديث: 1571 ص 501.

(63) الجويني: عبد الملك بن عبد الله، إمام الحرمين: الورقات في أصول الفقه: 22.

استقبال بيت المقدس الثابت بالسنة الفعلية بقوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ (البقرة: 144)

ويجوز كذلك نسخ السنة المتواترة بالسنة المتواترة كما في قوله ﷺ: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها». (64)

ويجوز أيضا نسخ أحاديث الأحاد بمثلها أو بأقوى منها وهو الكتاب والحديث المتواتر. ويرى الجمهور أنه لا ينسخ خبر الواحد الخبر المتواتر لأن الظني لا يقاوم القطعي ولا يبطله، كما يرون أنه يجوز نسخ الكتاب بالسنة (65).

ومذهب جمهور العلماء أن الاجماع لا ينسخ إلا باجماع آخر مثله ولا ينسخ الاجماع نسا.

والقياس لا يكون ناسخا ولا منسوخا لأنه يعتمد على نص. وإذا حصل قياس يخالف القياس الأول في الحكم فذلك يدل على وجود نص لم يعتمده القياس الأول ولهذا يوصف الأول بأنه على خطأ والقياس الثاني لم ينسخه وإنما صحّحه وصوّبه. وقد يكون لكل من القياسين دليل معتبر فيكون ذلك من باب تعارض الأقيسة وإذا رجع أحد القياسين تبين خطأ الآخر لا رفع حكمه.

وإذا أوجب الشارع شيئا ثم نسخ وجوبه بدون أن يدل الناسخ على حكم آخر من الأحكام الباقية فماذا يبقى بعد ذلك؟ فهل يبقى الجواز أي رفع الحرج أو يعود الأمر الى ما كان عليه قبل الإيجاب من تحريم أو اباحة أو براءة أصلية؟

يرى أكثر علماء الأصول بقاء الجواز بمعنى رفع الحرج ويكون غير مقيد بالتخير على السواء ولا بِرُجْحَانِ الفعل على الترك ولا بِرُجْحَانِ الترك على الفعل ولهذا فهو يحتمل أن يكون مباحا أو مندوبا أو مكروها أو خلاف الأولى.

(64) انظر تخريج الحديث في الهامش رقم 62.

(65) البناني: حاشيته على شرح المحلى على متن جمع الجوامع لابن السبكي: 78/1.

ويرى فريق ثان من القائلين ببقاء الجواز أن المقصود به رفع الحرج عن الفعل مقيدا بالتخير على السواء وهو الاباحة.

ويرى فريق ثالث من القائلين ببقاء الجواز أن بقاءه يكون بمعنى رفع الحرج عن الفعل والترك لا على السواء ولا مطلقا بل مع رجحان الفعل على الترك فيكون مستحبا.

فالقائلون ببقاء الجواز منقسمون الى ثلاثة اتجاهات: اتجاه مشهور وهو أصح من غيره يفسر الجواز بعدم الحرج أي بمعنى القدر المشترك بين النذب والاباحة والكراهة وخلاف الأولى. واتجاه يفسره بالاباحة، واتجاه يفسره بالاستحباب.

ويرى الغزالي (66) عدم بقاء الجواز بعد نسخ الوجوب وانما يعود الأمر الى ما كان عليه من تحريم أو اباحة (67).

الاستصحاب

الاستصحاب لغة: مصدر استصحب فلان الشيء إذا جعله مصاحبا له أي موجودا معه واستصحب ما كان في الزمن الماضي أي جعله مصاحبا وقائما الآن.

والاستصحاب في اصطلاح الفقهاء والأصوليين: يقصد به استبقاء الحكم الثابت في الزمن الماضي على ما كان واعتباره موجودا مستمرا الى أن يوجد دليل يغيره أو يرفعه.

والاستصحاب بهذا التعريف هو أصل من الأصول التي يعتمد عليها في التشريع والتي لها علاقة بالزمن وهو دليل شرعي ليس بنص ولا إجماع ولا قياس. والبحث فيه هنا يكون من حيث علاقته بالزمن فقط.

فالدليل الموجب للحكم الشرعي يدل على بقاء ذلك الحكم واستمراره الى الأبد فيعمل بذلك بمقتضى هذا الدليل وليس بمقتضى الاستصحاب. مثال ذلك قوله الله جل وعلا في المحدودين حد القذف: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً

(66) الغزالي: [505 - 1111] محمد بن محمد الغزالي الشافعي الفيلسوف الفقيه الأصولي ولد في مدينة طوس من أعمال خراسان وتوفي بها. تجول في طلب العلوم الشرعية والعقلية حتى نبغ فيها ثم أثر التصوف وغلب عليه. له تأليف كثيرة منها: المستصفى وأحياء علوم الدين. السبكي: طبقات الشافعية الكبرى: 4/101. الزركلي: الأعلام: 7/247.

(67) راجع الأسنوي: نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول للبيضاوي: 1/236 - 238.

أَبْدًا (النور: 4) فالمحدود حد القذف لا تقبل شهادته أبداً أي من وقت نزول هذه الآية التي تفيد هذا الحكم الى قيام الساعة. وتواصل هذا الحكم علم بدليل قطعي.

ومثاله من السنة قول الرسول ﷺ : «ثلاث من أصل الايمان: الكف عنمن قال: لا إله إلا الله ولا نكفره بذنوب ولا نخرجه من الاسلام بعمل، والجهاد ماض منذ بعثني الله الى أن يقاتل آخر أمتي الدجال لا يبطله جور جائر، ولا عدل عادل والايمان بالأقدار. (68) دل هذا القول على أن الجهاد أمر مقرر ومطلوب شرعا وسيبقى على هذا الطلب الى أن يرث الله الأرض ومن عليها. فهذا حكم متواصل بصفة مؤكدة علم بدليل قوي درجته تلي القرآن في القوة.

وقد يدل الدليل المثبت للحكم الشرعي على بقاء الحكم واستمراره الى أن يحدث ما يرفعه وحينئذ يعمل بهذا الحكم حتى يوجد ما يزيله ومثال ذلك الزوجية الثابتة بعقد الزواج الصحيح شرعا، وكذلك الملكية الثابتة بعقد بيع صحيح، فلا ترفع الزوجية الا إذا حدث ما يرفعها كالطلاق مثلا، وكذلك لا تزول ملكية الشيء الا إذا باعه صاحبه.

وقد يدل الدليل المثبت للحكم الشرعي على بقاء واستمراره مدة محددة معينة فيعمل به حتى تنتهي تلك المدة كما هو الشأن في عقد الاجارة الذي هو عقد مؤقت بطبيعته بمدة معلومة معينة فيستمر حكم هذا العقد قائما في المدة المحددة فيه وينتهي بانتهائها.

نلاحظ أن الصور الثلاث المتقدمة حدد الحكم فيها بوقت معين من قبل الشارع. فهذا حكم له وقت أبدي. وهذا حكم له وقت مستمر الى أن يحدث ما يرفعه. وهذا حكم له وقت محدد أولا وآخرا، فهذه الصور ليست محلاً للاستصحاب.

وانما ينظر في الاستصحاب إذا دل الدليل الشرعي على ثبوت حكم المسألة في الزمن الماضي ولم يدل هذا الدليل أو غيره على بقاء ذلك الحكم واستمراره.

فهل يعمل بالحكم الثابت في الماضي اعتمادا على أن الأصل إبقاء ما كان

(68) هذا الحديث ذكره أبو داود في الجزء الثالث من سننه في كتاب الجهاد: باب في الغزو مع أئمة الجور. رقم الحديث: 2532 ص 40.

على ما كان عليه حيث لم يوجد ما يغيّره، أولا يحكم بذلك؟ أي هل يعمل بالاستصحاب كحجة شرعية أولا؟.

يرى المالكية والحنابلة وجماعة من أصحاب الشافعي كإمام الحرمين الجويني والمزني (69) أن الاستصحاب حجة شرعية. ولا يرى ذلك جمهور الحنفية (70)، عل أن المتأخرين منهم أخذوا بالاستصحاب باعتباره حجة دافعة لا حجة مثبتة فهو عندهم حجة لدفع ما يخالف الأمر الثابت بالاستصحاب وليس حجة على إثبات أمر لم يقدّم دليل على ثبوته. مثال ذلك المفقود الذي غاب فلم يعلم مكانه ولم تعلم حياته أو وفاته، فاستصحاب حياته الثابتة وقت فقده حجة لدفع ما يدعى عليه وليس حجة في إثبات حق له قبل الغير لم يكن ثابتاً له قبل فقده. ويترتب على ذلك أنه لا يورث قبل الحكم بموته حقيقة أو حكماً، ولا يرث من مورثه الذي مات أثناء فقده لأن اعتباره حياً عند فقده باستصحاب الحال لا يكون حجة مثبتة أي لا يمكن من الارتفاع.

والملاحظ أن العمل بمبدأ الاستصحاب منتشر بين أكثر الأئمة المجتهدين اعتماداً على أن ما تحقق وجوده أو عدمه في الزمن الماضي فإنه يستلزم ظن بقائه على تلك الصفة. والظن حجة متبعة في الشرعيات لأن ظن البقاء على الصفة أغلب من ظن التغير. فالأصل مثلاً براءة الذمة من التكليف حتى يدل دليل شرعي على تعميها. فالذمة بريئة من إيجاب صلاة سادسة أو صوم شهر رجب وهذه البراءة تثبت لها بما يسمى استصحاب العدم الأصلي أو البراءة الأصلية.

وننتج عن الأخذ بمبدأ الاستصحاب تقعيد عدة قواعد فقهية عامة يطبقها الفقهاء في عملهم الاجتهادي منها:

1 — الأصل في الأشياء الإباحة ما لم يرد ما يدل على المنع، كالبيع فالأصل فيه الإباحة ويحرم إذا وقع يوم الجمعة عند الأذان لصلاة الجمعة ويترتب عليه الاثم ولا يبطل، والحرمة مستفادة من قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا

(69) المزني: [264 — 877] اسماعيل بن يحيى بن اسماعيل أبو إبراهيم المزني، صاحب الإمام الشافعي، من أهل مصر، كان زاهداً عالماً مجتهداً قوي الحجة له كتاب الجامع الكبير والجامع الصغير والمختصر.

كحالة: معجم المؤلفين: 299/2 - 300.

(70) ابن بدران: المدخل: 57، 134، الأمدي: الإحكام في أصول الأحكام: 4/172.

الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ
وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٩﴾ (الجمعة: 9)

2 — الأصل في الذمة البراءة حتى يثبت ما يدل على شغلها وقد وقعت
الإشارة إلى ذلك.

3 — ما ثبت باليقين لا يزول بالشك فمن شك في أنه طلق زوجته أو لم
يطلقها فلا عبرة بشكه ولا تطلق عليه زوجته لأن الزوجية أمر ثابت باليقين
لا يمكن رفعه بالشك.

تأخير البيان

تأخير البيان إما أن يقع عن وقت الحاجة أو عن وقت الخطاب.

أما تأخير البيان عن وقت الحاجة فممتنع باتفاق العلماء.

وأما تأخيره عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة فذهب أكثر علماء
الشافعية وجماعة من أصحاب أبي حنيفة إلى جوازه.

ويرى بعض علماء الشافعية منهم أبو بكر الصيرفي (71) وبعض أصحاب
أبي حنيفة والظاهرية أن تأخير البيان عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة
ممتنع.

ويرى الكرخي وجماعة من الفقهاء جواز تأخير المجلد دون غيره. ومن
العلماء من يرى جواز تأخير بيان الأمر دون الخبر. ومنهم من يرى جواز
تأخير بيان النسخ دون غيره. ويرى أبو الحسين البصري جواز تأخير بيان
ما ليس له ظاهر كالمجلد، أما ما له ظاهر واستعمل في غير ظاهره كالعام
والمطلق والمنسوخ فيجوز عنده تأخير بيانه التفصيلي دون الإجمالي، فعليه
أن يقدم البيان الإجمالي كأن يلاحظ أن العموم سيخصص وأن المطلق
سيقيد وأن الحكم سينسخ (72).

ويؤيد القائلين بجواز تأخير البيان عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة
قول الله جل وعلا: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ

(71) الصيرفي: محمد بن عبد الله أبو بكر [330-941] فقيه شافعي بغدادي، أصولي. قال عنه القفال
إنه كان أعلم الناس بأصول الفقه بعد الشافعي. من كتبه: البيان في دلائل الأعلام على أصول الأحكام،
كتاب الفرائض. كحالة: معجم المؤلفين: 220/10.
(72) الأمدي: الإحكام في أصول الأحكام: 42/3.

ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴿ (القيامة: 17 - 18 - 19) دلت الآية على تأخير البيان عن وقت الانزال المعبر عنه بقرآنه.

أما تبليغ النبي ﷺ ما أوحى به اليه من الأحكام والعبادات الى وقت الحاجة فجوزّه أكثر العلماء لأنه يحتمل أن توجد في هذا التأخير مصلحة في علم الله تقتضي التأخير.

ولكن ما هو الحكم إذا ورد لفظ عام بعبادة أو غيرها قبل دخول وقت العمل به؟ الحكم في ذلك أنه يعتبر عاما إذا انتفى مخصصه ولا يعمل بعموم اللفظ قبل البحث عن المخصص (73).

الزمان ظرف للعقاب ولتدارك الأخطاء

والزمان يكون ظرفا للعقاب الذي يستحقه الجاني ويكون ظرفا لأن يعالج أخطاءه ويتداركها ويكفر عنها.

فالزمان يستعمل ظرفا للعقاب لردع الجاني وردع من تخول له نفسه القيام بجناية. وذلك كسجنه أو تغريبه مدة معينة.

وقد استعمله الله تعالى ظرفا للعقاب الذي أنزله بأقوام سبقونا كفروا بنعمة الله وألحقوا الأذى بأنبيائهم مثال ذلك عاد قوم هود الذين أهلكهم الله بريح صرصر عاتية سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام متوالية. قال تعالى: ﴿وَأَمَّا عَادُ فَاهْلَكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ سَكَّرَها عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ أُغِجَّارٌ نَخْلٌ خَاطِيَةٌ﴾ (الحاقة: 6 - 7)

ومثاله أيضا ما أنزل على ثمود قوم النبي صالح عليه السلام من عقاب وقد ورد في ذلك قول الله جل وعلا: ﴿وَفِي ثَمُودَ إِذْ قِيلَ لَهُمْ تَمَتَّعُوا حَتَّىٰ حِينٍ﴾ (الذاريات: 43)

وكما كان الزمان ظرفا للعقاب الشديد فقد استعمل أيضا ظرفا لعقاب أقل شدة الغاية منه التكفير عن الذنب. وهذا يظهر في الكفارات التي تعتمد الصوم بصفة خاصة، والتي فرضها الله على المكلف ليتدارك بها أخطاءه ويصلح بها نفسه إصلاحا ذاتيا.

(73) الآمدي: الاحكام في أصول الاحكام: 70/3.

والكفارات التي يعتمد الزمن في القيام بها أنواع، فمنها ما وقع الاعتماد فيه على ثلاثة أيام ومنها اعتمد فيه على عشرة أيام ومنها ما ارتكز على شهرين متتابعين ومنها ما يكون بأيام تحددها المخالفات.

كفارة الأيام الثلاثة

يقع هذا النوع من الكفارة في اليمين والنذر وفي فدية الحج. اليمين: هي الحلف وهي قسمان:

(1) تعليق أمر على فعل أو ترك والأول يسمى يمين بر والثاني يسمى يمين حنث.

(2) الحلف بالله أو بصفة من صفاته على اثبات أمر أو نفيه في الماضي أو الحاضر أو المستقبل.

واليمين قسمان: منعقدة وهي التي فيها الكفارة وغير منعقدة وهي ما لا كفارة فيها.

1 - كفارة اليمين المنعقدة والنذر

تجب الكفارة في اليمين المنعقدة وهي ما ربط فيها القول بالقصد فيقسم الشخص على ما اعتقده دون أن يستثنى، والقسم يكون بالله أو بصفة من صفاته. فإذا ظهر ذلك مخالفا للواقع وجبت عليه كفارة.

وتجب عليه الكفارة أيضا ان جعلها في مقابل شرط ووقع هذا الشرط. فإذا قال لولده مثلا: «ان لم تنجح فعلي كفارة يمين» فتلزمه الكفارة ان لم ينجح ولده. وسبب ايجاب الكفارة عليه هو النذر الذي صدر منه. وقد قال الرسول ﷺ: «كفارة النذر كفارة اليمين» (74).

والكفارة تقع بطرق ثلاثة يأتي بها من أقسم وحنث على التخيير فإذا لم يستطع ذلك صام ثلاثة أيام.

والطرق الثلاثة هي:

1 - إطعام عشرة مساكين من أوسط عيش الناس في ذلك البلد لكل واحد منهم مدّ بمدّ النبي ﷺ أو بأي مدّ، ويجزىء عن ذلك تمكينهم من طعام يشبعهم والإطعام أفضل أنواع الكفارة.

2 - اكساء عشرة مساكين أي تمكينهم من لباس يستر جميع بدنهم.

(74) هذا الحديث: ذكره النسائي في الجزء السابع من سننه في كتاب «الايمان والنذور، كفارة النذر/ 26 وذكره مسلم في الجزء الثاني من صحيحه في كتاب «النذر»، باب في كفارة النذر / 19

3 - عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب وهذا يدل على تشوُّف الاسلام إلى الحرية في العصور التي وجد فيها الرق.

4 - إذا عجز المكفر عن القيام بنوع من أنواع الكفارة المذكورة أعلاه فعليه أن يصوم ثلاثة أيام ويندب أن تكون متتابعة ويمكن تفريقها عند المالكية والشافعية، أما الحنفية والحنابلة فاشتروا التتابع (75).

وقد اتفقت المذاهب على أن كفارة اليمين هي اطعام عشرة مساكين أو اكساؤهم أو تحرير رقبة وأن هذه الأنواع الثلاثة فيها التخيير لكن من لم يجد قدرة على القيام بها فعليه أن يصوم ثلاثة أيام وذلك اعتمادا على قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (المائدة: 89)

2 - اليمين إذا كانت غير منعقدة

اليمين غير المنعقدة قسمان:

أ - يمين غموس: وهي أن يحلف المرء متعمدا الكذب أو شاكا فيه أو ظانا له كأن يقول: والله لقد رأيت فلانا وهو لم يره. وسميت هذه اليمين بالغموس لأنها تغمس صاحبها في الاثم وفي النار. وهذه هي اليمين المعنية بقول الله جل وعلا: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلاً بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا السُّوءَ بِمَا صَدَدْتُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (النحل: 94)

وهي المعنية أيضا بقول الرسول ﷺ: «من حلف على يمين صبر يقطع بها مال امرئ مسلم هو فيها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان» (76) وحكم اليمين الغموس أنها كبيرة من الكبائر لا تجزئ فيها الكفارة ولا تفيد فيها إلا التوبة والاستغفار وذلك لعظم ذنبها ولا سيما إذا كان يتوصل بها إلى أخذ حق امرئ مسلم بالباطل.

(75) الكاساني: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: 2/76.

(76) هذا الحديث ذكره مسلم في الجزء الأول من صحيحه في باب «وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار»، 69.

ب - يمين اللغو

هي أن يحلف على أمر معتقدا حصوله أو عدم حصوله فيظهر خلاف ما اعتقد أو أن يحلف من غير قصد اليمين كأن يقول «لا والله» ويؤيد ذلك قول السيدة عائشة أم المؤمنين (77) رضي الله عنها: أنزلت هذه الآية: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ (المائدة: 89) في قول الرجل: لا والله، وبلى والله» (78) وحكم هذه اليمين أنها لا اثم فيها ولا تجب كفارة على قائلها وتؤيد ذلك الآية المتقدم ذكرها.

واليمين قد يقوم بها الشخص من تلقاء نفسه لتأكيد خبر أتى به. وقد تطلب منه لاثبات حق تعلق به أو بغيره أو لنفي تهمة تعلقت به أو بغيره. والملاحظ أن العبرة بالحنث أو عدمه تركز على نية الحالف إذ الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى. فمن حلف على أن لا ينام على الأرض وهو يعني الفراش فهو بحسب نيته فلا يحنث إذا لم ينام على الفراش. يؤيد ذلك قول الرسول ﷺ: «انما اليمين على نية المستحلف» (79). وتقع اليمين في كل وقت والآ في القسامة (80) واللعان (81) فتقع بعد صلاة العصر.

النذر

النذر لغة: الوجوب «يؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿فَكُلِي وَأَشْرَبِي وَقَرِّي

(77) السيدة عائشة أم المؤمنين: [58 - 677] عائشة بنت أبي بكر الصديق، من قريش أفضه نساء المسلمين، تزوجها النبي ﷺ قبل الهجرة وبنى بها في الثانية بعد الهجرة. هي أحب نسائه إليه وأكثرهن رواية للحديث عنه.

ابن حجر: تهذيب التهذيب: 433/12 الزركلي: الأعلام: 5/4.

(78) هذا الحديث ذكره البخاري في الجزء الثامن من صحيحه في كتاب الإيمان والنذور، باب «لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم»: 168، وذكره أبو داود في الجزء الثالث من سننه في كتاب الإيمان والنذور، باب لغو اليمين: 571، 572.

(79) ابن ماجه: 1/ كتاب الكفارات، باب من ورى في يمينه، رقم: 2120، ص 685.

(80) القسامة هي أيمان يحلفها أهل قرية أو موضع قريب منها أو دار إذا وجد في هذه الامكنة قتل به أثر يدل على القتل من جراحة أو ضرب أو خنق ولم يعرف قاتله، هذه الأيمان يحلفها خمسون رجلا منهم يتخيرهم ولي القتل وصورة القسم أن يحلف كل واحد منهم بالله ما قتله ولا علم له قاتلا. وإن نقص الموجودون منهم عن الخمسين كررت الأيمان على الموجودين ولو واحدا حتى تبلغ الخمسين.

(81) اللعان: هو أن يحلف الرجل - إذا رمى امرأته بالزنى - أربع مرات انه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين. وأن تحلف المرأة عند تكذيبه أربع مرات، انه لمن الكاذبين، والخامسة أن عليها غضب الله ان كان من الصادقين.

عَيْنَا فَبِمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي: إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ أَنْسِيًّا» (مريم: 26) أي أوجبت على نفسي السكوت والصمت لله تعالى.

أما النذر شرعا فهو التزام قرابة لا تلزم بأصل الشرع. والنذر قسمان: نذر طاعة يجب الوفاء به ونذر معصية لا يجب الوفاء به لكن عليه كفارة عند أبي حنيفة ولا كفارة عليه عند الجمهور. ولا يقع الوفاء بنذر المعصية عملا بالحديث الذي صح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من نذر أن يطيع الله فليطعه. ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه» (82) والنذر مطلق ومقيد ومبهم.

أما النذر المطلق: فهو أن ينذر الإنسان صوم يوم أو صلاة مثلا شكرا لله أو لغیر سبب. وهذا النوع من النذر مستحب. وإذا وقع يجب الاتيان به سواء أوقع ذكر لفظ النذر أم لم يقع ذكره.

والنذر المقيد: هو النذر الذي علقَ على شرط متوقع كقضاء الحاجات والشفاء من المرض أو قدوم شخص. وهو مباح ويجب الوفاء به.

وإذا كان النذر صوما وجب على الناذر صيام الأيام التي نذرها، وإن نذر مطلق صوم كفاه صوم يوم واحد. وإن نذر صوم يوم فصادف ذلك يوم عيد أو مرضا لم يلزمه قضاؤه وقيل يلزمه القضاء.

ومن نذر صوم دهر لزمه ذلك لكن لا شيء عليه في الإفطار أيام العيدين وفي الحيض وفي رمضان وفي السفر والمرض لأنه لا يمكنه قضاء هذه الأيام لأنه نذر صيام الدهر كله.

ومن نذر صوم سنة أفطر أيام العيد وأيام التشريق وصام رمضان عن رمضان ولا قضاء عليه إلا إذا نوى القضاء، وقيل: عليه القضاء إلا إذا نوى عدم القضاء.

أما النذر المبهم فإذا نذر نذرا ولم يحدده كأن يقول: «الله عليّ نذر» فعليه كفارة يمين على رأي المالكية. وروي عن الشافعي في ذلك قولان: قول بعدم الانعقاد، وقول بأنه ينعقد ويلزمه أقل ما يقع عليه الاسم (83).

(82) ابن ماجه: 1/ كتاب الكفارات، باب النذر في المعصية. الحديث رقم: 2126 ص 687.

(83) حاشية العدوي على شرح أبي الحسن المسمى: كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني: 26/2.

ولا كفارة يمين على من نذر معصية أو نذر مباحا أو مكروها أو حرماً على نفسه حلالا، وعليه أن يتوب الى الله وأن يستغفره لأنه ارتكب اثماً بذلك. والمحلل والمحرم هو الله تعالى، فقد قال جل وعلا: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ: أَللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ (يونس: 59)

ويستثنى من ذلك مسألتان: تحريم الزوجة فانه يتم ويعتبر طلاقا بالثلاث ولا تحل له الا بعد زوج. .

وان نذر معصية وأقسم أن يفعلها فعليه أن لا يفعلها وأن يكفر عن يمينه وان تجزأ وفعلها فلا كفارة عليه لأنه بر في يمينه.

وَتَتَعَدَّدُ الكفارة ان حلف الشخص على شيء واحد بالله أو بصفة من صفاته ثم أردف قسمه بقسم آخر، فان قصد تأكيده أو لم يقصد شيئا فعليه كفارة واحدة. وان قصد بالقسم الثاني يميना ثانية وكفارة ثانية فعليه كفارة أخرى ان لم ينجز ما أقسم عليه.

ولو كرّر اليمين في شيئين مختلفين وحنث لزمته كفارة عن كل يمين.

الفدية

الفدية من الكفارات التي تركز على الزمن كنوع من أنواعها وهي كفارة ما يفعله المحرم بحج أو عمرة من الممنوعات كلبس المخيط وتغطية الرأس وحلق الشعر عمدا أو خطأ أو جهلا ولا يدخل فيها الصيد والوطء فإن لهما أحكاما تتعلق بهما.

والفدية في الحج أو العمرة ثلاثة أنواع على التخيير في النوع وفي المكان والزمان باتفاق المذاهب الأربعة.

1 — صيام ثلاثة أيام يستحب فيها التتابع ويقع ذلك في أي وقت من أوقات السنة.

2 — اطعام ستة مساكين مدين لكل مسكين بمد النبي ﷺ ويجعل الحنفية نصف صاع لكل مسكين.

3 — ذبح شاة من الضأن أو العنز أو واحدة من البقر أو الابل والتصدق بها وتسمى نسكا. ويقع ذلك في أي مكان يختاره صاحب الفدية. والكفارة على التراخي. وهذه الأنواع الثلاثة من الفدية وقعت الإشارة إليها في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ (البقرة: 196)

ومن الغدية ما يسمى جزاء وهو واجب ويقع في الصيد. فمن قتل صيدا برياً مأكول اللحم أو غير مأكوله غير ما نص الشارع عليه كالحيوان المؤذي ترتب عليه جزاء. وهو يترتب أيضاً على قاتل الصيد سواء أكان محرماً بحج أم بعمره أم كان موجوداً بالحرم ولم يكن محرماً وسواء في ذلك الذكر والأنثى، الصغير والكبير، كان القتل عمداً أو خطأً أو نسياناً، مباشرة أو تسبباً، تكرر ذلك من القاتل أو لم يتكرر (84).

والجزاء هو القيام بأحد أمور ثلاثة على التخيير وهذا تتفق فيه المالكية والحنفية والشافعية والحنابلة. وأحدها ذبح ما يساوي قيمة الصيد المقتول، والمساواة يحكم بها عدلان من فقهاء المسلمين.

والجزاء يذبحه الحاج بمنى إن وقف به في عرفة والا ذبح بمكة. ويذبحه المعتمر ومن هو في حل بمكة بشرط أن يدخل به من الحل ليقع الجمع بين الحل والحرم. وتكون كفارة الجزاء أيضاً أطعام مساكين، وذلك بأن تقدر قيمة الصيد طعاماً من غالب طعام المكان الذي قتل فيه الصيد ويوزع ذلك الطعام على المساكين لكل مسكين مدّ بمدّ النبي ﷺ. كما يكون الجزاء صيام أيام بعدد أمداد الطعام عند المالكية والشافعية (85).

ويرى الحنفية أن يقع صيام يوم عن كل نصف صاع من برّ (86). أما الحنابلة فيوجبون صيام يوم عن طعام كل مسكين. (87) وقد أشار القرآن إلى أنه يمكن للمكفر في جزاء الصيد أن يصوم صوماً مماثلاً للطعام وذلك في قوله تعالى: ﴿أَوْ عَذْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِه﴾ (المائدة: 95) والإطعام والصيام يقعان بعد تقويم حكمين من فقهاء المسلمين لعدد الأمداد أو عدد أيام الصيد باعتبار قيمتها يوم التلف لا يوم تقويم الحكمين ولا يوم التعدي.

كفارة صيام عشرة أيام

هذا زمن آخر يعتمد في أنواع أخرى من الكفارات وهو صيام عشرة أيام لمن عجز عن هدي التمتع أو القران أو الهدي الواجب لأن الهدي دم أو

(84) حاشية العدوي علي شرح أبي الحسن المسمى: كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني: 1/ 494 - 495.
(85) الشرح الكبير: 71/2 - 71/2، 72، القوانين: 92، حاشية الجمل على شرح المنهج: 2/ 521 - 536.

(86) البدائع: 201/2.

(87) المغني: 3/ 544.

صيام، يصوم الحاج من تلك العشرة ثلاثة أيام في الحج أي في المدة الواقعة بين الاحرام بالحج ويوم النحر، والأحسن تجنب الصوم في يوم عرفة. فمن جهل أو نسي صام أيام منى الثلاثة الواقعة بعد يوم النحر. ولا يصح صوم هذا اليوم لأنه يوم عيد. وأيام منى تعتبر أيام حج. ولا يجزئ صوم الأيام الثلاثة قبل يوم النحر. ويتفق في ذلك المالكية والشافعية (88).

ويرى الحنفية في خصوص هدي التمتع أن صيام الأيام الثلاثة يقع عند الاحرام بالعمرة (89). وحدد الحنابلة مدة صيام الأيام الثلاثة بما بين الاحرام بالحج ويوم عرفة، ويمكن تقديم صوم تلك الأيام قبل الاحرام بالحج ولا يقدم الصوم على الاحرام بالعمرة (90).

وهذه الأيام تصام في أول الحج ان تحقق صاحب الهدي عدم وجوده أو عدم القدرة عليه والا فينتظر الى آخر أيام الحج (91).

ويجب صيام الأيام الثلاثة في الحج لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾ (البقرة: 196) وتصام هذه الأيام في الحج ان تقدم موجب الهدي على الوقوف بعرفة وإذا تأخر عنه فيمكنه أن يصومها متى شاء.

أما الأيام السبعة الباقية فان شاء تعجلها في طريقه بعد الرجوع من منى وان شاء صامها في بلده عندما يرجع. ولا يجزئ صيام الأيام السبعة إذا وقع قبل الوقوف بعرفة.

كفارة الشهرين

الشهران نوع آخر من الزمن يعتمد في أنواع من الكفارات وهي:

كفارة القتل على وجه الخطأ

وقد اعتمد الشهران مع التتابع في كفارة القتل على وجه الخطأ. وقد أشار الى ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ

(88) مواهب الجليل: 3/ 183. بداية المجتهد: 1/ 369 الشرح الكبير: 2/ 75، حاشية الجمل على شرح

المنهج: 2/ 498 - 499.

(89) البدائع: 2/ 173.

(90) المغني: 3/ 476 - 477.

(91) ابن العربي: أحكام القرآن: 1/ 130.

مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِيهِ وَتَخْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٩٢﴾ (النساء: 92)

فالآية تشير إلى صيام شهرين متتابعين وهذا الصيام يلزم القاتل لمؤمن عائش في قوم كافرين بينهم وبين المسلمين معاهدة قتلا واقعا على وجه الخطأ وقيل المراد بالمقتول الذمي والمعاهد (92) وذلك إذا قام القاتل بأداء الدية وعجز عن عتق رقبة مؤمنة. والمقصود بالشهرين المتتابعين هو تتابع صيام الأيام مدة شهرين متواليين. فالدية تلزم القاتل على وجه الخطأ ويلزمه مع ذلك تحرير رقبة مؤمنة وإذا عجز عن التحرير فانه يطالب بصيام شهرين متتابعين.

كفارة الظهار

الظهار لغة: مصدر ظاهر ومعناه أن يقول الزوج لزوجته: «أنت عليّ كظهر أمي».

وشرعا: تشبيه الزوج وزوجته بامرأة محرمة عليه على التأبيد بنسب أو رضاع أو مصاهرة أو بصفة مؤقتة كالمتزوجة بغيره أو تشبيهها بجزء من المرأة المحرمة يحرم عليه النظر اليه كالصدر والفخذ ويحصل أيضا الظهار إذا كان مؤقتا بوقت أو غير مؤقت كأن يقول لزوجته: أنت علي كظهر أمي بعد شهر. أو يترك ذلك مطلقا بدون تحديد بزمان.

وإذا ظاهر الزوج زوجته فانه يحرم عليه وطؤها ولا يحل له ذلك إلا بعد الكفارة، ولا بد من النية عند القيام بها وتسقط الكفارة عند الموت أو الطلاق البائن. والكفارة أنواع ثلاثة تقع على الترتيب المذكور في القرآن لا على التخيير. فقد جاء في ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ذَلِكَ تُوعِظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ

(92) ابن عاشور: محمد الطاهر: التحرير والتنوير : 4/ 162 - ط. 1971، وقد ذهب ابن العربي في كتابه أحكام القرآن: 1/ 477 - 478 ، إلى أن المقصود بالمقتول هو المؤمن لا الكافر، وقد ذهب إلى ذلك أيضا ابن عاشور، ونجد ذلك في الإحالة المذكورة في هذا التعليق.

فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتِمَّاسًا فَمَنْ
لَمْ يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ
وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ
(المجادلة: 3 - 4)

وهذا الترتيب يركز على قدرة الانسان، وأنواع الكفارة المرتبة هي:

أ - عتق رقبة، فإن لم يجد انتقل الى النوع الثاني وهو:

2 - صيام شهرين متتابعين ولو قطعهما ابتداءً من جديد. ويقطع الصوم
الافطار في السفر من غير ضرورة ولا يقطعه المرض والافطار سهواً.
ويشترط أن لا يكون في الشهرين رمضان ولا يوم الفطر ولا يوم النحر،
ولا أيام التشريق، ويقطع تتابع الصوم الوطء عمداً أو نسياناً ليلاً أو نهارة
ولكن المشهور أن الوطء نسياناً لا يقطع التتابع ولا يقطعه الاكراه على
الافطار أو جهل رمضان أو جهل العيد.

والحنابلة يرون أن صوم رمضان وفطر يوم العيد أو أيام التشريق أو
الجنون أو المرض المخوف أو الاغماء والنسيان أو السفر كل ذلك لا يقطع
التتابع.

3 - اطعام ستين مسكيناً من جنس عيش المكفر غداء وعشاء (93).

ويجوز عند الحنفية أن يطعم مسكيناً واحداً ستين يوماً أو أن يعطيه
قيمة طعام ستين يوماً، ولا يجوز ذلك عند المالكية إذ يشترطون العدد.
والملاحظ أن الزمن موجود في نوعين من أنواع الكفارة. فهو شهران
متتابعان في الصوم ولا يخفى ما في هذا التتابع من مشقة على الزوج.
وفي ذلك ردع كبير عن العبث بعلاقة مقدسة هي العلاقة الزوجية وما
يتبع ذلك من ظلم الزوجة والتعدي على حقوقها.

ويظهر الزمن في الاطعام أيضاً إذ يمكن أن يمتد إلى ستين يوماً يقدم
فيها الطعام إلى مسكين واحد حسب رأي المالكية، أو يقع اطعام ستين
مسكيناً في يوم واحد حسب رأي الحنفية.

ومن عجز عن الاتيان بنوع من أنواع هذه الكفارات فانها تبقى ديناً في
ذمته إلى أن يصبح قادراً عليها.

(93) ابن رشد محمد بن أمد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد: 2/ 113.

كفارة من أفطر متعمدا في رمضان

هناك كفارة أخرى اعتمد الزمن في أحد أنواعها. وهي كفارة من أفطر في نهار رمضان عمدا بطعام أو شراب أو جماع أو إخراج مني أو رفع نية لصومه كل ذلك بدون سبب مبيح للفطر. وهي ثلاثة أنواع على التخيير عند المالكية والشافعية، إلا أن أفضلها الاطعام على المشهور من المذهب المالكي ويرى أبو حنيفة والشافعي أنها على الترتيب (94) ككفارة الظهر والمختار عند الحنابلة الترتيب، وروي عن أحمد التخيير وهم يرون الكفارة من الجماع ولا يرون الكفارة من الأكل والشرب عمدا. وأنواع كفارة افطار يوم من رمضان عمدا هي:

(1) عتق رقبة.

(2) صيام شهرين قمرين متتابعين.

(3) اطعام ستين مسكينا لكل واحد مدّ بمدّه والمدّ هو ملء اليدين المتوسطتين. ومن عجز عن الكفارة استقرت في ذمته إلى أن يصبح قادرا عليها، وهذه الكفارة خاصة بانتهاك صوم رمضان لغير عذر مبيح لذلك. ومن استعراض هذه الأنواع من الكفارة يتبين لنا أن الزمن اعتمد في اصلاح أخطاء البشر وفي تهذيب النفس الأمارة بالسوء.

الإفطار أثناء صوم الكفارات

الكفارات التي وقع استعراضها وبالأخص كفارات الظهر والافطار في رمضان والقتل واليمين نص فيها بصفة عامة على شرط التتابع في الصوم. فإذا أفطر المكفر أثناء صيامه فما هو الحكم؟ هل يواصل صيامه ويبني على ما سبق؟ أو يستأنف الصيام من جديد؟ اختلفت أنظار المذاهب في هذه المسألة.

يرى المالكية أن من أفطر أثناء هذه الكفارات في صوم يجب تتابعه كصوم كفارة الظهر أو القتل أو صوم النذر المنوي تتابعه فعليه أن يستأنف صومه إن كان افطاره لسفر أو لمرض تسبب فيه هو لنفسه. وإن أفطر لمرض لم يتسبب فيه بنى على صومه إذا صحّ ولا يستأنفه. وإذا تعمد صوم شهرين يتخللهما عيد الفطر أو عيد نحر وأيام التشريق فإنه يستأنف صيامه سواء أصام أيام العيدين أم لم يصمها.

(94) ابن جزى: القوانين الفقهية: 84، الكاساني: بدائع الصنائع: 200/2.

وإذا صادف العيد كفارة ظهاره وقد جهل ورود العيد فيها أو غفل عن ذلك فلا ينقطع تتابعه. وكذلك ان جهل ورود رمضان في زمن صومه فلا يلزمه الاستئناف وعليه أن يبني بغد العيد متصلا، وقيل يستأنف هنا لأنه تفريق كثير.

والحيض والنفاس لا يبطلان تتابع الصوم، ولا يبطله أيضا الاكراه على الفطر، أو ظن غروب الشمس، أو ظن بقاء الليل. وإذا شك في الغروب أو في بقاء الليل أو تعمّد في ذلك فعليه أن يستأنف. ولا يبطل التتابع أيضا إذا صام تسعة وخمسين يوما ثم أفطر معتقدا الكمال ثم تبين أنه نقص يوما فعليه أن يكمله فقط. ويبقى التتابع إن أفطر ناسيا بأكل أو شرب أو جماع لغير الزوجة التي ظاهر منها. وإذا جامع المظاهر امرأته التي ظاهر منها نهارا أو ليلا عالما أو ناسيا، جاهلا أو مخطئا، فإن ذلك يقطع تتابع صومه ويوجب عليه استئنافه. ومثل الجماع مقدماته على المشهور.

وصوم كفارة اليمين لا يشترط فيه المالكية التتابع، ولهذا فمن أفطر أثناءه، ولو عمدا فإنه لا يطالب بالاستئناف لكن يستحب له ذلك (95).

أما الحنفية فيرون أن من أفطر أثناء هذه الكفارات فعليه أن يستأنف صيامه سواء أكان ذلك لغير عذر أم لعذر مرض أو سفر أو لمصادفة يوم فطر أو نحر أو أيام تشريق. فهذه أيام أعياد يجب الافطار فيها وإذا لم يفطر فصومه ناقص بسبب النهي عن صومها، وكذلك يستأنف الصيام إذا تخلّل الكفارة شهر رمضان لأن هذا الشهر لا يسع إلا فرضه فقط.

أما الحيض فلا يعتبر قاطعا للتتابع في الكفارت الطويلة. أما كفارة اليمين التي منها صيام ثلاثة أيام إذا حاضت فيها المرأة فعليه أن تستأنف الصيام، والنفاس يقطع التتابع أيضا. ومن أكل أثناء الصيام ناسيا فلا شيء عليه ويواصل صيامه، أما من أكل في النهار أو جامع زوجته متعمدا فعليه أن يستأنف الصيام من أوله. ومن جامع في النهار ناسيا فيرى أبو يوسف (96) أنه لا يلزمه الاستئناف لأن هذا الجماع لا ينقطع به التتابع،

(95) حاشية العدوي على شرح أبي الحسن المسمى: كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني: 26/2.

(96) أبو يوسف: [182 - 798] يعقوب بن ابراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي، صاحب أبي حنيفة وأول من نشر مذهبه. ولد بالكوفة، وولي القضاء ببغداد، أول من لقب بقاضي القضاة. له كتاب الخراج، والآثار، مات ببغداد. ابن عبد البر: الانتقاء: 172، كحالة: معجم المؤلفين: 240/13.

ويرى أبو حنيفة ومحمد (97) أن من جامع امرأته التي ظاهر منها في النهار ناسيا يلزمه الاستئناف لانقطاع التتابع بالمسيس. وقد أمر الله تعالى أن لا ينقطع ذلك بالمسيس إذ قال جل وعلا: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ذَلِكَ تَوْعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِطَعَامٍ سِتِّينَ مِسْكِينَ ذَلِكَ لِمُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (المجادلة: 3 - 4)

ويرى الشافعية أنه إذا صام الشخص لكفارة الظهار أو القتل أو الإفطار بالجماع في نهار رمضان ثم فسد صومه لغير حيض أو نفاس أو جنون أو إغماء مستغرق فعليه استئناف صوم الشهرين، وكذلك يستأنف إذا كان فساد صومه أثناء الكفارة يرجع الى عذر يمكن معه الصوم لكنه لم يصم كالسفر المبيح للفطر وكخوف الحامل أو المرضع وكذلك المرض.

والحيض المعتبر معه التتابع هو الحيض العادي الذي لا يتجاوز بضعة أيام، أما من كانت عاداتها شهرين فشرعت في الصوم في وقت تأتيها فيه هذه العادة فان ذلك يقطع التتابع وعليها أن تستأنف. والنفاس يقطع التتابع عندهم لندرتة.

ومن ترك النية ليلا نسيانا أو عمدا لغير جنون أو اغماء فعليه أن يستأنف صيامه.

ومن ابتدأ الشهرين وهو يعلم أو يجهل طروء ما يقطع تتابعهما كشهر رمضان أو أيام العيدين فانه يستأنف الصوم من أوله.

ومن جامع زوجته المظاهر منها ليلا في أثناء الشهرين عصى ولم يستأنف. وان أفطر الصائم في خلال صوم كفارة اليمين فلا استئناف عليه. أما الحنابلة فيرون وجوب الاستئناف بالنسبة الى من أفطر في كفارة الظهار والقتل والجماع في نهار رمضان لغير عذر. وإذا كان الافطار لعذر

(97) محمد بن الحسن الشيباني: [189 - 804] فقيه، أصولي، ناشر علم أبي حنيفة ولاه الرشيد القضاء بالرقعة ثم عزله، مات في الري.
الزركلي: الأعلام: 6/309.

كمرض مخوف أو سفر مبيح للفطر أو جنون أو إغماء أو حمل أو إرضاع أو حيض أو نفاس فلا يستأنف. وقيل تستأنف المرأة في النفاس لندرتها. ولا يستأنف المكفر صومه إذا تخلله صوم رمضان أو فطر واجب كفطر العيدين وأيام التشريق. وإن كان الإفطار أثناء صوم الكفارة بسبب نسيان وجوب التتابع أو الجهل به أو ظن الصائم بأنه أتم الصوم أو بسبب مجامعة زوجته التي ظاهر منها أثناء الليل أو في النهار ناسيا لزمه الاستئناف.

وروي عن أحمد أنه لا يستأنف بالوطء ليلا، وإذا لمس الزوجة المظاهر منها أو باشرها دون الفرج على وجه يفطر به استأنف.

وهنا ينتهي البحث في الكفارات التي وقع تناولها من حيث حجمها الزماني ومن حيث ترتيبها وتتابع صيام أيامها أو انقطاع ذلك. والملاحظ أن الزمن كان عنصرا في ماهيتها وأنه استعمله الشارع أداة للتشديد كما استعمله أداة للتخفيف. وقد أوجب التتابع في بعض الكفارات ولم يوجبه في البعض الآخر. والنتيجة أن الزمن ييسر للمكلف أن يبرئ ذمته وأن يتخلص من تأنيب الضمير فيتمتع بعد التكفير بالطمأنينة وراحة الضمير.

والزمن كما كان ظرفا للكفارات فهو بالنسبة إلى التكاليف الشرعية منه ما لا يسع إلا عبادة واحدة كالصلاة. فالإنسان أثناء الصلاة لا يمكن أن يقوم بعبادة أخرى.

ومن الزمن ما يسع عبادتين أو أكثر كأيام الحج، يمكن أن تقع فيها الصلاة والطواف والسعي والصوم، أو كرمضان يصوم فيه المسلم ويصلي وقد يزكي أيضا. فالزمن ظرف للعبادات سواء اتسع لعبادتين أو أكثر. فقد تعلقت به العبادات وارتبطت به ارتباطا وثيقا.

والجزاء عن الأعمال مرتبط بالوقت. فباختلافه يختلف الجزاء مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلَ أُولَئِكَ أَكْثَرُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَاتِلُوا وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَى وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (الحديد: 10) فأختلاف الجزاء باختلاف الوقت يظهر في أن من أنفق قبل الفتح جزاؤه أعظم من جزاء

من أنفق بعد الفتح لأن حاجة الاسلام إلى الجهاد والانفاق كانت أشد.
وقد يختلف الزمن ويتحد الجزاء كما تشير إليه الآية: ﴿وَالَّذِينَ
جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا
بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾
(الحشر: 10).

وإشارة الآية تتمثل في التسوية في الغفران بين المؤمنين السابقين
والمؤمنين الحاضرين.

ويستعمل الزمن للترغيب في الجزاء والترهيب من العقاب. فمن الأول
قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ لَيْلَةُ
الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ تَنْزِيلُ الْمَلَكَةِ وَالزُّوْحُ فِيهَا يَأْذَنُ رَبُّهُمْ
مِنْ كُلِّ أَمْرٍ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ (سورة القدر) في هذه
السورة الترغيب في العبادة وفي إقامة الليل خصوصاً ليالي رمضان والترغيب
تمثل في أن من يصادف ليلة القدر فإن له جزاء ما يفوق عبادة ألف شهر.
ومن الثاني قوله تعالى: ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَفْرُجُ
إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعْدُونَ﴾ (السجدة: 5)
والترهيب تمثل في لفت النظر إلى يوم القيامة ووصفه بالعظمة وبأن طوله
ألف سنة من أيام الدنيا لشدة أهواله.

وقد استعمل الزمن ليبين درجة العقاب والجزاء ويتضح ذلك في
سورة البينة إذ قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ
وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ إِنَّ
الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ جَزَاؤُهُمْ
عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ عَذْنٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا
أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ﴾ (البينة:
6 - 7 - 8)

فلكل من المؤمنين والكافرين مكوث طويل وقد وصف مكوث المؤمنين
بأنه طويل أبدي ويقع في الجنة. أما مكوث الكافرين فطويل ويكون في
جهنم. فالدار الآخرة دار خلود في النعيم للمؤمنين وخلود في الجحيم
للذين كفروا.

الدكتور محمد الطاهر الرزقي